# Regional and international developments and its impact on Iraqi politics toward Iran 1989-1997

Researcher. Fadia Yaqoub Youssef [*]
Assistant prof. Dr. Sajid Sharqi Muhammad
The University of Basrah
College of Education for Humanities

## Abstract:

The world witnessed changes after the Cold War, which were reflected like regional transformations, including the nature of the relationship between Iran and Iraq, especially at the end of the eighties until the end of the nineties. The war's turns between the two countries produced outputs that influenced the determination of the course of political relations and their developments, as Iraq emerged as a prominent military power despite The war that exhausted the economy in it, in turn, Iran has eased tension and pursued a new foreign policy based on building balanced relations, Both are looking forward to a regional role as they are pivotal states in the Arab Gulf region and the Middle East, but that faced another challenge before international powers, especially the United States of America, which adopted a policy of dual containment to retain its role to reshape the region in line with its long-term strategy, from here comes the importance of research that deals with the nature of these roles and how to determine the shape of relations between the variable relations between countries of the region.

keywords: Iran, Iraq, The USA, The Gulf War II

[*] Email: feaqop@gmail.com

# التطورات الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة العراقية تجاه إيران ١٩٨٩-١٩٩٧

الباحثة : فادية يعكوب يوسف(*) أ.م.د ساجد شرقي محمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة

**المستخلص :**

شهد العالم تغيرات بعد الحرب الباردة انعكست على طبيعة التحولات الاقليمية من بينها طبيعة العلاقة بين إيران والعراق، لاسيما في نهاية الثمانينات حتى نهاية التسعينات، فمنعطفات الحرب بين البلدين انتجت مخرجات اثرت في تحديد مسار العلاقات السياسية وتطوراتها، اذ خرج العراق كقوة عسكرية بارزة على الرغم من الحرب التي انهكت الاقتصاد فيه, وبالمقابل فان إيران قد خففت من التوتر وانتهجت سياسة خارجية جديدة تعتمد على بناء علاقات متوازنة، وكلاهما يتطلع إلى دورا اقليميا كونهما دولتان محوريتين في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط، الا ان ذلك واجه تحديا اخر امام القوى الدولية وخصوصا الولايات المتحدة الأميركية التي تبنت سياسة الاحتواء المزدوج لتحتفظ بدورها من أجل اعادة تشكيل المنطقة بما ينسجم واستراتيجيتها البعيدة المدى، من هنا تأتي اهمية البحث الذي يعالج طبيعة تلك الادوار وكيفية تحديد شكل العلاقات بين متغير العلاقات بين دول المنطقة .

**الكلمات المفتاحية :** ايران ، العراق ، الولايات المتحدة الامريكية ، حرب الخليج الثانية.

* Email: feaqop@gmail.com

**المقدمة:**

**اهمية البحث:** شهدت مدة أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين تحولات مهمة على المستوى العربي الإقليمي، والدولي, ولاسيما في منطقة الخليج العربي، ومن بينها إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، واجتياح العراق عسكريا لدولة الكويت عام١٩٩٠ واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفيتي أواخر عام ١٩٩١.

وفي المقابل شهدت الأوضاع الداخلية لكل من العراق وإيران متغيرات عدة انذاك، ،إذ خرج العراق من الحرب كقوة عسكرية بارزة في المنطقة على الرغم من الحرب التي خاضها لثماني سنوات التي أثرت سلبا على اقتصاده، أما أوضاع إيران وتحولاتها الداخلية فتمثلت بوفاة مرشد الثورة الإيرانية في حزيران ١٩٨٩، وانتخاب مرشد اخر للثورة فيها، بينما انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية في العام نفسه الذي تمتع بصلاحيات واسعة، وتمكن من اتباع سياسة عملية تهدف إلى تخفيف التوجهات الفكرية المؤثرة في السياسة الخارجية وكان لهذه التحولات مجتمعة آثار مباشرة على سياسة العراق تجاه إيران .

من هنا تأتي أهمية البحث المرتبطة بأهمية العراق وإيران بوصفهما دولتين محورتين في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، هذا إلى جانب أهمية تواجد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية فاعلة في منطقة، التي عمدت على الاحتفاظ بدورها في الخليج العربي بما ينسجم والتطورات على المستوى الإقليمي والدولي والتي أحدثت تغيرات في المنطقة .

**إشكالية البحث:** عمدت الولايات المتحدة إلى اعتماد سياسية الاحتواء المزدوج لكتا الدولتين (العراق وإيران)، من أجل إعادة تشكيل المنطقة بالشكل الذي يتسق واستراتيجيتها، وفي الوقت ذاتة فإنها تبنت مواقفها وعلاقاتها بشكل مختلف وحسب طبيعة الأنظمة السياسية، ففي الحالة العراقية على ينظر صناع القرار الأميركي ينظرون إلى العراق أنه

يشكل تهديدا لا يمكن إصلاحه إلا بتغير نظامه السياسي، اما في الحالة الإيرانية فكان الموقف مختلفاً كون إيران لديها طموح لتؤدي دورا إقليميا منافسا، ولاسيما أنها تسعى إلى الحصول على التكنلوجيا المتطورة والأسلحة غير التقليدية ، من هنا تأتي إشكالية تحديد علاقات الدول في منطقة الشرق الأوسط في ظل هذه التباينات والتقاطع في المصالح ، فضلا عن التعامل المزدوج الأميركي ازاء كل من العراق وإيران، ومع هذا فأنها تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي قد تشكلها التفاعلات الدولية إزاء المتغيرات الجديدة, ومن ثم إمكانية التدخل لقوى خارجية تزعزع الاستقرار في أهم منطقة التي تعد في المفهوم الإستراتيجي بأنها قلب العالم .

**فرضية البحث:** ولتلك الاعتبارات انطلقت فرضية البحث من رؤية مفادها( كلما تسارعت الأحـــداث والتطـــورات في المنظومة الدولية انعكس ذلك على طبيعة العلاقات في المنطقة التي تحدد مسار تلك التفاعلات, ومخرجاتها على الاستقرار من عدمه), ولعل الهدف الأساس من تلك الفرضية هو إثبات او أو دحض مضمونها، وهذا يحقق هدف البحث للتعرف على أثر المتغيرات وطريقة التفاعلات الإقليمية وكيفية انعكاسها على سياسة العراق وموقف الولايات المتحدة منها كونها تزعمت العالم في تلك المرحلة (١٩٨٩-١٩٩٧ ).

ومن هنا يبرز عدد من التساؤلات أهمها: كيف تحولت العلاقات بين كل من العراق وإيران؟. وكيف انعكـــست إقليميا ودوليا ؟. على مـــاذا اعتمدت القوى الدولية المؤثرة ( الولايات المتحدة الأميركية ) وماذا حققت إزاء مشروعها الإقليمي في المنطقة ؟ وكيف انعكست التطورات الإقليمية والدولية على السياسة العراقية تجاه إيران ؟

**هيكلية البحث:** ولأجل الإجابة عن تلك التساؤلات، فقد قسمنا البحث إلى إربعة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول طبيعة الدبلوماسية العراقية تجاه إيران ودورها في تطبيع العلاقات, وانصرف المبحث الثاني ليتناول الموقف الأميركي من حرب الخليج الثانية وكيف انعكس على طبيعة العلاقات بين إيران والعراق بداية التسعينيات ، في

حين جاء المبحث الثالث ليوضح انعكاس الأوضاع الداخلية العراقية على السياسة الخارجية تجاه إيران وكيفية سلوك الولايات المتحدة إزائها، أما المبحث الرابع فقد تناول التعامل الأميركي من خلال سياسة الاحتواء المزدوج وكيف انعكس على طبيعة العلاقات بين البلدين، ومن ثم جاءت الخاتمة لتوضح أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

## المبحث الاول:

## أثر الدبلوماسية العراقية تجاه إيران في تطبيع العلاقات بين البلدين.

عندما وافق العراق وإيران على قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ في ٢٠ حزيران ١٩٧٨[١]، الذي نص على وقف إطلاق النار ، والانسحاب إلى الحدود الدولية،وتبادل الأسرى ، وعقد مفاوضات سلام من أجل حل جميع المشاكل بين الدولتين[٢], لم تنجح المفاوضات التي جرت بين الطرفين في جنيف أثناء المدة مابين ٢٥ اب- ٧ ايلول ١٩٨٨، ولا مفاوضات نيويورك ١-٥ تشرين الأول ١٩٨٨، ولا مفاوضات جنيف ٣١ تشرين الثاني ١٩٨٨ بخصوص القضايا الخلافية التي عرضت للبحث في تلك المفاوضات وخاصة حول حرية الملاحة ، وتنظيف شط العرب من الألغام والسفن الغارقة فيه ، حيث انتهت تلك المفاوضات عام ١٩٨٩من دون تسوية للمشكلات الخاصة ولم ينفذ القـــرار الدولي رقم ٥٩٨.

في ٦ كانون الثاني ١٩٩٠ تقدم العراق بمبادرة تهدف إلى تسوية شاملة للقضايا محل النزاع بين البلدين تقضي بعقد اجتماعات دورية بين البلدين في بغداد وطهران من أجل الوصول إلى فهم مشترك للقرار الدولي٥٩٨، والاتفاق على التوقيتات والاجراءات الخاصة به، وفتح الحدود البرية والجوية بين البلدين، والسماح بتبادل الزيارات الدينية، والتبادل الفوري للجرحى والأسرى الذين أمضوا مدة طويلة في الأسر[٣], الإ أن الرد الإيراني جاء عبر وزارة خارجيتها بالرفض عبر بيان رسمي رفضت بموجبه المبادرة العراقية، كما رفضت إجراء مفاوضات مباشرة مع العراق[٤], وعليه كثف العراق جهوده الدبلوماسية في الأمم المتحدة من أجل حث إيران بالموافقة على مبادرته[٥]. لكن وافقت إيران بعد ذلك على

الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي بوقت سابق في حزيران ١٩٨٩ المتضمن اجتماعاً ثلاثياً يضم وزراء خارجية العراق وإيران والاتحاد السوفيتي، وكان العراق قد قبل الاقتراح في حينه، لكنه عاد لرفضه بعد تجديد إيران الدعوة اليه. وجاء الرفض العراقي من منطلق تحفظ العراق على أية وساطة خارجية لإنهاء النزاع مع إيران، إلا أن سفير العراق قبل الاقتراح السوفيتي لا كوساطة سوفيتي إنما مجرد اقتراح لجمع البلدين للتشاور، وأصرَ العراق على أن تكون مبادرة العراق أحد البنود الأساسية في أي اجتماع بين البلدين(٦).

إن السياسة الخارجية العراقية اتجهت إلى التركيز على تطبيع العلاقات مع إيران، إذ بادرت الحكومة إلى تبادل عدد من الرسائل مع الحكومة الإيرانية(٧)، لكن الجانب الإيراني اتهم العراق بانه هو من إشعل فتيل الحرب التي دامت ثماني سنوات، مشيرا إلى أنه لو تم التخاطب قبل دخول الحرب مع إيران بدل إرسال الجنود العراقيين لاحتلال الاراضي الإيرانية لكانت قد جنبت البلدين الدمار وإراقة الدماء، كما اتهم الرئيس الإيراني رفسنجاني الرئيس العراقي بفتح الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) للتدخل في شؤون المنطقة، وطلب منه أخذ العبرة من أحداث الحرب ونتائجها، وحذره من أن موقف اللاسلم واللاحرب سيضعف الأمة الإسلامية وسيمنح الفرصة للقوى الخارجية بالتدخل في شؤون البلدين، وأكد أن إيران ملتزمة بتطبيق فقرات قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ وأنه الأساس االذي يعتمد في اي مفاوضات تجري بين البلدين، وطلب من الرئيس العراقي سحب قواته من الأراضي الإيرانية بعد أن سحبت إيران قواتها من جميع الاراضي العراقية، كما رفض اي اتصال بين رئيسياً البلدين قبل ان يجتمع ممثلاهما للتوصل إلى اتفاق مبدئي ومن ثم يلتقي رئيس الجمهوريتين لوضع الصيغة النهائية للاتفاق(٨).

وقع العراق وإيران في ١٧ آيار١٩٩٠على مجموعة من الاتفاقيات برعاية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ماركوفتش المشرف على تنفيذ فقرات القرار٥٩٨، وقد فتحت هذه الاتفاقيات الطريق لتطبيع العلاقات والدخول في مرحلة جديدة(٩)، وهذا يعني أن هناك

جهوداً دبلوماسية تبذل بشكل ينسجم مع الأهداف السياسة الخارجية العراقية تجاه إيران التي تركز على إنهاء حالة اللاسلم واللا حرب, ولا سيما أن العراق اتهم جهات خارجية بمحاولة عرقلة التوصل إلى اتفاق بين البلدين, وما يؤكد تلك الاهداف الرسالة الثانية التي بعثها العراق ونقلها ياسر عرفات[١٠]. وإلى الرئيس الإيراني رفسنجاني في ١٩ ايار١٩٩٠ إذ طلب فيها عقد مؤتمر لإنهاء القضايا العالقة بين البلدين، وحث عرفات الرئيس الإيراني رفسنجاني على إيلائها الاهتمام الخاص للظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية نتيجة اتخاذ الأمم المتحدة قرارا بالموافقة على هجرة ثلاثة ملايين يهودي من الاتحاد السوفيتي إلى فلسطين، وناشد الرئيس الإيراني بالموافقة على ما جاء برسالة الرئيس العراقي من أجل فائدة المسلمين[١١]، وبدوره رد الرئيس الإيراني رفسنجاني على رسالة الرئيس العراقي في ٢٢ من الشهر نفسه، وطلب عدم إهدار الوقت بتبادل الرسائل بين الطرفين وأن تكون هناك خطوات جدية لتحقيق السلام، وأشار إلى عدم اشتراك المرشد الأعلى في المفاوضات وطمأن الرئيس العراقي من جانبه انه يملك الصلاحية الكاملة للتفاوض عند انعقاد القمة بينهما، وأشار إلى أن القوات العراقية لا تزال تحتل جزءآ من الأراضي الإيرانية، وأعرب عن ارتياح إيران لقبول العراق تطبيق فقرات القرار ٥٩٨، وأكد أن تحديد المبادئ بالحرب هو من صلاحية الأمين العام للأمم المتحدة، وأوضح أن ساروس ناصري هو من سيمثل إيران في المفاوضات التي تجرى بين وفدي الطرفين، من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لمؤتمر القمة المرتقب عقده في المستقبل، وتمنى ان يتوصل الطرفان إلى اتفاق لإرساء سلام عادل وشامل[١٢].

أصاب الجمود المفاوضات بين الطرفين[١٣]. بسبب إصرار العراق على إطلاق جميع أسرى الحرب بينما أصرت إيران على أن يكون إطلاق سراحهم بعد انسحاب القوات العراقية بصورة كاملة من جميع الأراضي الإيرانية التي احتلتها خلال الحرب، فقرر الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار أن يقوم بزيارة لكلا البلدين لكسر جمود المفاوضات واستئنافها بين الطرفين[١٤].

التقى ممثل إيران ساروس ناصري مع ممثل العراق في روما يوم ٢١ حزيران ١٩٩٠، وتباحثا لتهيئة أرضية مناسبة للقاء القمة بين رئيسي البلدين التي كان من المتوقع لها أن تجري في نهاية شهر آب ١٩٩٠، وارتفع مستوى المباحثات عما كانت عليه في المرات السابقة، وحاول ممثلو البلدين الربط بين المبادرة التي أطلقها العراق في كانون الثاني١٩٩٠، حول لقاء الرئيسين العراقي والإيراني من دون وساطة الأمم المتحدة ، ولاسيما وأن وقرار مجلس الأمن٥٩٨ يتضمن في فقراته لقاء الرئيسين تحت رعاية الأمم المتحدة[١٥].

اجتمع الامين العام للأمم المتحدة دي كويار يوم ٢٢حزيران ١٩٩٠ في جنيف مع كل من وزير خارجية العراق طارق عزيز ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي وأسفر اللقاء عن موافقة الطرفين على عقد لقاء جديد لاستئناف المفاوضات لتطبيق فقرات قرار مجلس الأمن ٥٩٨ في وقت لاحق، وأعلن في اليوم نفسه ممثل إيران في الأمم المتحدة كمال خرازي[١٦]. بأنه تم الاتفاق مع الجانب العراقي على موعد الاجتماع أثناء انعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في مطلع تموز ١٩٩٠، وأشار رانسوا جولياني الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم نفسه أن لقاء وزيري الخارجية العراقي والإيراني سيكون بمثابة تمهيد للقاء قمة بين رئيسي الدولتين، وأن تبادل الرسائل بين الرئيسين هو بمثابة مؤشر إيجابي لإحلال سلام دائم بين البلدين مبني على أساس فقرات القرار ٥٩٨، وأن الاتصالات بين سفيري الدولتين في الأمم المتحدة ما زالت مستمرة[١٧].

على ما يبدو إن إصرار إيران على أن تكون المباحثات برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ناتج عن عدم ثقتها بالرئيس العراقي، الذي يتحكم بتوجيه السياسة الخارجية, وفضلت أن تكون الأمم المتحدة هي الضامن لالتزامها بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها مع العراق، في حين كان العراق يخشى أن تكون المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة التي تجبر العراق على تقديم تنازلات أكثر إلى إيران .

أعربت الأوساط الدبلوماسية الإيرانية عن تفاؤلها من اللقاء المرتقب الذي سيجريه الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار يوم٣ تموز١٩٩٠ مع وزيري الخارجية الإيراني والعراقي، وأضافت هذه الأوساط أن الرسائل المتبادلة بين الرئيس العراقي والرئيس الإيراني، فضلاً عن موافقة إيران استقبال المساعدات العراقية للمتضررين من الزلزال قد ساعدت على تلطيف الأجواء بين البلدين وهيأت الارضية للقاء الوزيرين[١٨].

عقد وزيرا خارجية إيران والعراق أول لقاء مباشر بينهما في جنيف يوم ٣ تموز ١٩٩٠، من أجل التهيئة للقاء القمة المرتقب بين رئيسيها، تحت أشراف الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار الذي أعلن أن هذا الاجتماع خطوة مهمة لتنفيذ فقرات القرار٥٩٨، وصدر بيان في نهاية اللقاء أكد فيه الطرفان على أن أية تسوية للخلافات بينهما يجب ان تستند إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة، وانهما سيتعاونان للتوصل إلى أتفاق عادل تحت أشرافها، وأن تجري جميع أجتماعاتهم تحت أشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وأن طرفي النزاع قد وافقا على أن يجري دي كويار زيارة إلى البلدين من أجل تحريك عملية المفاوضات بينهما في أي وقت يشاء من دون أخذ موافقات مسبقة[١٩]، ومن جانبه أعلن دي كويار أن الحكومتين العراقية والإيرانية أبدتا التزامهما للتوصل إلى حل سلمي بين البلدين[٢٠]، وقد أكد العراق ذلك عبر رئيسه بقوله (( المفاوضات جارية، ونأمل منها خيرا وكلا البلدين العراق وإيران يعلنان عن رغبتهما في أن يتوصلا إلى السلام الحقيقي من خلال المفاوضات المباشرة ))[٢١].

استمر ممثلو العراق وإيران في الأمم المتحدة بعقد لقاءات مباشرة بينهما تحت إشراف دي كويار الذي أشار خلال تقديمه عرضا عن مجرى المفاوضات في الأمم المتحدة يوم١٤ تموز ١٩٩٠ بأن المفاوضات حققت تطورا ملموسا في الفترة الأخيرة[٢٢].

ومن أجل الوصول إلى السلام بأسرع وقت بين الجانبين بادرت الحكومة العراقية بإرسال رسالة ثالثة في٣٠ تموز ١٩٩٠إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني، أكدت ضرورة إنهاء القضايا العالقة مع إيران دفعة واحدة ومحذرا من استغلال بعض الأطراف الدولية

عدم انتهاء الحرب بشكل قانوني على الرغم من وقف القتال بين الطرفين، لذا تضمنت المبادرة العراقية على ما يلي[٢٣]:-

اولاً: اجراء لقاء في اقرب وقت بين رئيسي دولتي البلدين في مكان يتم الاتفاق عليه، ليبحثا الموضوعات التي يتحقق بالاتفاق عليها السلام الشامل والدائم .

ثانياً: إيجاد حلول لكل الموضوعات المعلقة، وان العنوانات الفرعية يجب أن تستخرج من بنود القرار ٥٩٨.

ثالثاً: أن يتم الانسحاب خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ المصادقة النهائية على الاتفاق الشامل الذي يتم الاتفاق عليه ، وكلما كان الزمن أقصر كان أفضل .

رابعاً: يكون تبادل الأسرى وفقا لاتفاقيات جنيف .

خامساً: أن يجري الحوار فيما يتعلق بشط العرب على أساس العناوين الثلاثة الاتية :

أ- السيادة الكاملة عليه للعراق، كما هو حقه التاريخي المشروع .

ب_ السيادة للعراق على شط العرب مع تطبيق مفهوم خط التالوك في حقوق الملاحة بين العراق وإيران بما في ذلك حق الملاحة والصيد والمشاركة في إدارة الملاحة فيه وتقاسم الارباح منها .

ج_ إحالة موضوع شط العرب للتحكيم على وفق صيغة يتفق عليها الطرفان مع الالتزام المسبق بالقبول بما يسفر عنه التحكيم وحتى ثبت جهة التحكيم بالأمر ، يباشر بتنظيف شط العرب وفق صيغة يتفق عليها الطرفان ليكون صالحاً للملاحة والاستعمال ويكون الاتفاق على اساس افتراض ان الطرفين سيختاران ايا من العناوين الثلاثة السابقة باعتبار أن العنوان الأول يمثل حق العراق ، ومفترضين أن العنوانين الاخرين يمثلان رغبة إيران .

د_ الاتفاق على إسقاط الفقرة السادسة من القرار٥٩٨ عن البحث واهمالها نهائياً لأنها لا تنطوي على فائدة السلام .

هـ_ أن تتضمن الاتفاقيات مبادئ واضحة حول أقامة علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل بلد لما يختاره البلد الآخر من نظام سياسي واقتصادي

وأجتماعي وكذلك الإقرار الذي لا لبس فيه بحقوق الملاحة بكل أشكالها في المياه الدولية في الخليج ومضيق هرمز .

و_ ومن أجل تسهيل الاتصالات بين البلدين وفي ضوء التطور الإيجابي في العلاقات بينهما لابد من أعادة فتح السفارات في طهران وبغداد خاصة طالما بقيتا في ظروف الحرب ولم تغلقا إلا في شهر أيلول ١٩٨٧.

وعلى ما يبدو من خلال بنود الرسالة ان العراق يرغب بشكل جدي بالوصول إلى اتفاق مع إيران في هذا الوقت، علاوه على وأن الدبلوماسية التي اعتمدها تصب في هذا الاتجاه.

## المبحث الثاني:

## أثر حرب الخليج الثانية في سياسة العراق تجاه إيران ١٩٩٠-٩٩١.

شهدت منطقة الخليج العربي في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين بداية مرحلة جديدة من العلاقات السياسية بين دول المنطقة، وقد كان لازمة الخليج الثانية التي كان طرفاها العراق والكويت أثرا واضحا في سياسة العراق الخارجية تجاه إيران.

فقد تزامنت أزمة الخليج مع تحولات في السياسة الإيرانية، وبصفة خاصة أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، الذي عرف عنه أنه (سياسي براغماتي)[٢٤]. تمكن من إتباع سياسة تهدف إلى اعادة النظر في التوجهات الأيديولوجية فيما يخص السياسة الخارجية، ووضع على قمة أولوياته إعادة بناء الاقتصاد الإيراني الذي تأثر جراء الحرب العراقية الإيرانية[٢٥].

أما العراق فقد خرج من الحرب مع إيران، الأقوى عسكريا في المنطقة، الإ أنه بذات الوقت خرج منهكا أقتصاديا ومثقلاً بالديون التي بلغت ما يقارب٨٠ مليار دولار أمريكيا[٢٦]. ،وكان العراق يدفع سنويا ديونا بمقدار(٨,٩) مليار دولار لدول الخليج العربي حصة منها، بينما كان الإنتاج النفطي لكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يفوق حصصها في منظمة الأوبك وبرروا ذلك بحجج غير مقنعة

للعراق، لذلك تراجع سعر برميل النفط الواحد من ١٨دولاراً إلى٧ دولارات قبل الأزمة، فيما قدرت مردودات العراق المالية من النفط لعام١٩٩٠بحسب سعر أوبك بـــ(١٦) ملياراً، وبحساب الديون العراقية السنوية ،وحاجة العراق إلى سد الكفاف وإلغاء المشاريع التنموية يكون العجز في ميزانيته بقيمة (٤,٥) مليار دولار سنويا، كان هذا في ظل أسعار١٨دولاراً للبرميل الواحد في حين وصل سعر البرميل الواحد إلى ٧ دولارات[٢٧].

إن السياسة النفطية التي اتبعتها دولة الكويت فضلا عن تفاقم مسألة الحدود والديون بين العراق والكويت والاتهامات المتبادلة بينهما قد أدت إلى خلق ما أصبح يعرف بأزمة الخليج الثانية والتي أدت في النهاية إلى اجتياح القوات العراقية دولة الكويت في٢ آب/أغسطس١٩٩٠.

**أولا:السياسة الأمريكية وأثرها في سياسية العراق تجاه إيران.**

عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت عام١٩٩٠،عقد الرئيس الأمريكي جورج بوش[٢٨](1989-1992)(George Bush )، اجتماعاً عأجلاً، ضمّ كلاًّ من، مستشار الأمن القومي برينت سكوكروفت، و وزير الدفاع وريتشارد تشيني، رئيس هيئة الأركان المشتركة والجنرال كولين باول، و"بول ولفوفيتز Paul Wolfowitz"، نائب وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الدولية، و "روبرت كيميت Robert Kimmitt"، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، لوجود "جيمس بيكر James Baker"، وزير الخارجية في الأتحاد السوفيتي، و"وليم وبستر William Webster"، مدير وكالة الأستخبارات المركزية، وغيرهم من المسؤولين الأمريكان. وبعد ساعتين من عقد الأجتماع صدر عن مكتب الرئيس جورج بوش، مجموعة من القرارات. أبرزها [٢٩]:

أ. بيـــان يدين إجتياح العراق للكويت، ويطالب بسرعة الانسحاب، بلا قيد أو شرط.

ب. إرسال قوة من الطيران الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية.

ج. تجميد كل الأموال والودائع، الكويتية والعراقية، في المصارف والمؤسسات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية كافة[٣٠].

د. تشكيل لجنة طوارئ دائمة، لمتابعة الأزمة، تعمل تحت رئاسة مستشار الأمن القومي، برينت سكوكروفت، تضم كلاً من روبرت كيميت، وديفيد جيرميا، وولفوفيتز، وريتشارد كير[٣١].

في نهاية الاجتماع، طلب الرئيس بوش من المجتمعين، الحضور، صباح اليوم التالي، لدراسة الخيارات المستقبلية المتاحة، وأن ينضم إليهم الجنرال "نورمان شوارتزكوف NormanSchwarzkphe"، ومعه وثائق خطة عملية عسكرية عرفت بالعملية (١٠٠٢ ــ ٩٠) ، وفي اليوم التالي اجتمع الرئيس الامريكي ومجلس الأمن القومي بحضور نورمان شوارتزكوف ، فقد نوقشت خطة العملية (١٠٠٢ــ ٩٠) وهي تقضي إلى تدخل عسكري على نطاق واسع، وبعد نهاية الاجتماع حرصت الادارة الأمريكية على الربط بين التحرك السياسي والتحرك العسكري.

نشطت الادارة الأمريكية في تكثيف الاتصالات الدبلوماسية، مع جميع الأطراف المعنية بالأزمة، سواء الإقليمية أو الدولية، اذ بدأ بوش، باتصال هاتفي بعدد من رؤساء الدول أهمها بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان لتجميد أصول الأموال العراقية والكويتية[٣٢]، وتحركت على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل استصدار مجموعة من القرارات، بهدف محاصرة العراق ، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، والضغط عليه للانسحاب[٣٣]، بالفعل نجح السفير الأمريكي في الأمم المتحدة توماس بيكرنغ (Thomas Pickering) في اقناع مجلس الأمن إصدار قرارات متلاحقة ضد العراق [٣٤]، إذ أصدر مجلس الأمن(١٢) قراراً، بدأت بالقرار (٦٦٠)، و القرار(٦٦١) في٦آب/أغسطس١٩٩٠ الخاص بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وحضر تصدير النفط العراقي[٣٥] .

أما عسكريا فقد قررت الإدارة الأمريكية إرسال(٢٤) طائرة (F-15) إلى السعودية، بعد أن تم تقديم طلب بذلك إلى السعودية التي لم ترد عليه[٣٦]. مما استدعى ذلك وصول وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني(Dick Cheney) والجنرال شوارتزكوف وبعض

مرافقين في ٦آب/ أغسطس ١٩٩٠إلى مدينة جدة السعودية و اجتماع وزير الدفاع الأمريكي ومرافقيه مع الملك فهد بن عبدالعزيز وأعضاء العائلة الحاكمة، وخلال الاجتماع طلب ديك شيني الموافقة على قدوم قوات أمريكية، برية وجوية، إلى المملكة العربية السعودية. وعمد الجنرال شوارتزكوف إلى عرض صور المدرعات العراقية، من فِرق الحرس الجمهوري، التي تتحرك صوب الحدود السعودية. وكذلك وجود سبع منصات لإطلاق صواريخ أرض/ أرض، من نوع سكود، خارج مدينة الكويت، وموجَّهة، جنوباً، إلى المملكة، وأن هناك ٢٢ طائرة عراقية، موجودة في إحدى القواعد الجوية القريبة، ومعها طائرات التزود بالوقود في الجو، لكي تسمح لها بمدى عمل أبعد. كما عرض المخطط الكامل لتحرك القوات الأمريكية، بعد إن تقدم المملكة العربية السعودية طلب المساعدة[٣٧] . ومعها القوات الصديقة والشقيقة، وان هذا القرار ليس موجهاً ضد احد، انما هو الدفاع عنها ضد أي هجوم حسب ادعائه[٣٨]. وهذا ما دعا الرئيس العراقي في اليوم نفسه أي في ٦آب/اغسطس١٩٩٠ لتطمين السعودية من خلال لقائه بالقائم بالإعمال الأمريكية في بغداد جوزيف ويلسن(JosephWilson) إذ صرح له قائلاً : (( نحن على استعداد تام لان نعطي السعوديين كل الضمانات لتهدئة المخاوف... وبمقدورك نقل كلامي إلى السعوديين وإلى باقي العالم نحن لا نهاجم من لا يهاجمنا ولا نؤذي من لا يؤذينا ومن يسعى لصداقتنا يجدنا أشد تحمساً لمصادقته وبالنسبة للسعودية فإن الفكرة لم ترد في بالنا وعلاقتنا قوية)) [٣٩].

ظلت الولايات المتحدة متمسكة بالخيار العسكري وتجاهلت الوعد الذي صرح بها الرئيس العراقي لـــ جوزيف ويلسن بعدم شن اي اعتداء على المملكة العربية السعودية[٤٠]، حيث أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش أن الفرقة(٨٢)وسربين من طائرات (F-15 ) انتشروا في السعودية إيذاناً ببدء التحشد الأمريكي واعتبر أن مهمة هذه القوات دفاعية وسوف لن تقوم بأي عمل سوى الدفاع عن النفس، وإنه يأمل أن لا يطول بقاء هذه القوات، وأن انسحابها مرهون بتحقيق الاتي[٤١]:

١- انسحاب عراقي دون قيد أو شرط
٢- إرجاع حكومة الكويت
٣- ضمان أمن الخليج
٤- ضمان سلامة المواطنين والعسكريين الأمريكيين

بينما تمثل رد العراق في ٩آب/أغسطس ١٩٩٠ بإعلان ضم الكويت رسميا لتكون المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق(٤٢).

وسعت الولايات المتحدة من أهداف الحشد العسكري( حسب ما معلن منها ) وهو تدمير القدرات العسكرية والاستراتيجية العراقية فقد كان الهدف حماية المملكة العربية السعودية من أي عدوان عراقي محتمل، وتطور الهدف ليصبح خروج القوات العراقية و أنتهاء احتلال الكويت، ثم تدمير القوة العسكرية العراقية والعمل على تنفيذ العقوبات الدولية، التي فرضها مجلس الأمن على العراق. وضمان سلامة أمن منطقة الخليج .

من خلال ما تقدم يمكن الادراك أن الولايات المتحدة الأميركية قد أسهمت بشكل مباشر في اضعاف الدولة العراقية وكانت نقطة الانطلاق لتنفيذ تلك الاهداف هي استغلال اخطاء السياسية الخارجية للحكومة العراقية من خلال زعزعة الاستقرار وتهديد مصالح الدول جراء تعرض أمن منطقة الخليج المهمة اقتصاديا واستراتيجيا بالنسبة لتلك الدول وهذا انعكس بشكل كبير على طبيعية العلاقات مع الدول الاقليمية ولاسيما إيران على وجه الخصوص .

وقد انعكس ذلك على سياسة العراق تجاه إيران اذ سعت الحكومة العراقية لتخفيف الضغط الامريكي عليهما,فعملت على, وهذا ما أكده تصريح الرئيس العراقي في ٦آب١٩٩٠ خلال لقائه بالقائم بالأعمال الأمريكية في بغداد جوزيف ويلسن, فضلا عن مساعي الحكومة العراقية إلى حياد الجانب الإيراني في تلك المدة.

**ثانيا: الموقف الإيراني من حرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١ وانعكاسه على السياسة العراقية تجاهها.**

كان اجتياح العراق لدولة الكويت، خطأ تم استغلاله بشكل براغماتي من إيران ووظفته للاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي وتعزيز اقتصادها الذي تراجع اثر حرب مدمرة دامت ثماني سنوات مع العراق. وقد مر الموقف الإيراني بمرحلتين، الأولى ركزت إيران خلال هذه المدة على إدانة الاجتياح العراقي للكويت بل حتى تأييد الحل العسكري الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت ، وهذا ما جاء على لسان هاشمي رفسنجاني : (( بان إيران لا تقبل الاحتلال والضم العراقي للكويت بأي شكل من الإشكال))[٤٣]. فكانت بذلك أول دولة في الخليج تدين اجتياح العراق وتطالب بالانسحاب الكامل والفوري غير المشروط[٤٤]، وقد عقد مجلس الأمن القومي الإيراني اجتماعا عاجلا في اليوم ذاته دون نشر التفاصيل، وفي مرحلة أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا أدانت فيه الاجتياح والدعم الدولي للعراق ودعت للانسحاب الفوري غير المشروط إلى الحدود الدولية المعترف بها، والعمل على تسوية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت بالوسائل السلمية، مؤكدة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وأكد البيان ((ان إيران كأكبر دولة في المنطقة لا تستطيع ان تبقى غير مبالية تجاه التطورات التي قد تؤدي إلى تعريض أمنها القومي، وكذلك استقرار المنطقة للمخاطر))[٤٥].

ومن أجل تحييد إيران والحد من دورها في الخليج ، ارسلت الحكومة العراقية رسالة رابعة إلى الرئيس الإيراني يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠، أشارت فيها إلى أنها اطلعت على الموقف السياسي الإيراني تجاه دخول الجيش العراقي للكويت، وبررت إرسال هذه الرسالة بسبب تأخر القيادة الإيرانية في الإجابة عن الاقتراح الذي قدمه العراق لإيران في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٠ حول استقبال مبعوث عراقي لدفع عملية السلام بين البلدين في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٠، وذكرت أن المبعوث العراقي في الأمم المتحدة قدم توضيحا لمبادرة العراق لتحقيق السلام بين البلدين إلى ممثل إيران في الأمم المتحدة، وأشارت الرسالة إلى

أن العراق قد استجاب للمطالب الإيرانية بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها القوات العراقية في غضون شهرين، كما طلبت الحكومة العراقية في رسالتها إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني تحديد موعد لاستقبال المبعوث العراقي للتفاوض معه حول تطبيق بنود قرار الأمم المتحدة المرقم ٥٩٨، كما بينت الرسالة بان اجتياح الكويت هو امر عربي داخلي لا يؤثر على التفاوض مع إيران، وركزت على ضرورة الإسراع في اجراء المحادثات بين العراق وإيران لأنهاء ملف الحرب(٤٦).

وعلى الرغم من أن إيران اتخذت موقفا رسميا بالحياد، الإ أن الرئيس الإيراني رفسنجاني صرح في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ بان إيران ستعمل على دعم الكويت بان لا تسلم جزءا من أراضيها للعراق مقابل انسحاب القوات العراقية منها، وقال:(( إن إيران سوف تستخدم كل ما لديها من قوة للحيلولة دون تسليم الكويت جزءا من أراضيها إلى العراق، للتوصل إلى صفقة سلام بين البلدين... وان إيران أبلغت زعماء الكويت بانها لن تقبل بأدنى تنازل كويتي عن أي جزء من أراضيها بما في ذلك جزيرتي وربا وبوبيان))(٤٧).

أدركت الحكومة العراقية أن المجتمع الدولي بما فيه إيران ترفض بقاء القوات العراقية في الكويت، الامر الذي لم يمكن العراق من الحصول على تنازلات من الجانب الكويتي، لذا اطلق الرئيس العراقي في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ مبادرة ربط فيها جميع مشكلات دول المنطقة وبضمنها المفاوضات العراقية-الإيرانية مع موافقة العراق على الانسحاب من الكويت، وتضمنت المبادرة ((انسحاب إسرائيل فورا وبلا شروط من الأراضي العربية المحتلة وفلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب سوريا من لبنان، وانسحاب العراق من الأراضي الإيرانية))(٤٨).

على ما يبدو ان المبادرة العراقية كانت محاولة لعدم الانسحاب من الكويت لصعوبة تطبيقها بسبب شمولها لأطراف عدة، فضلا عن ان اغلب الأطراف التي ذكرت في المبادرة لم تتمكن في التوصل إلى اتفاق فيما بينها لعقود عدة ومن المستحيل الموافقة على هذه

المبادرة بهذه السهولة، وان بعض هذه الدول مرتبطة بمعاهدات واتفاقيات دولية لا يمكن اغفالها عند الموافقة على تلك المبادرة، لذلك لم تنجح .

بعث الرئيس الإيراني رفسنجاني رسالة إلى الرئيس العراقي في١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ تضمنت عددا من المطالب الإيرانية كشرط لتصفية الأجواء بين البلدين، وفي اليوم التالي أصدر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بيانا دعا فيه العراق إلى الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الاراضي الإيرانية، والدخول مع إيران في مفاوضات لأنهاء الملفات العالقة بين البلدين[٤٩]، الأمر الذي وجد فيه العراق فرصة لتحييد إيران وإقامة علاقة معها مبنية على اساس المصالح المشتركة وكسبها إلى جانبه في صراعه مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لذا اعلن الرئيس العراقي في١٤ آب/أغسطس١٩٩٠الموافقة على جميع المطالب الإيرانية التي تضمنتها رسالة رفسنجاني المتضمنة بأن يقوم وفد عراقي بزيارة طهران أو استقبال وفد إيراني في بغداد للتوقيع على الاتفاق النهائي بين الطرفين، وبالفعل أعلن العراق عن انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية اعتبارا من١٧آب/ ١٩٩٠ مع إبقاء قوات رمزية من الشرطة والحدود للقيام بواجباتها الدورية الاعتيادية، وإجراء تبادل فوري لجميع الاسرى الموجودين في البلدين، فضلا عن موافقة العراق على العودة لاتفاقية عام ١٩٧٥، الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين. وقد جاء في ختام الرسالة (( لقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أردتموه وما كنتم تركزون عليه ... وربما نتعاون بما يبقي الخليج بحيرة سلام وأمان خالية من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبي التي تتربص بنا ...))[٥٠].

رد الرئيس الإيراني رفسنجاني على رسالة الرئيس العراقي برسالة بعثها اليه، أشار فيها إلى أن قبول العراق بالشروط الإيرانية دليل على حسن نية العراق، وطلب أن يكون الاتصال من خلال ممثلي البلدين في الأمم المتحدة، وحاولت إيران من خلال هذا الرد الحصول على مكاسب اثناء المفاوضات مستفيدة من الظرف الذي يمر به العراق، والمحافظة على موقفها السياسي ولاسيما من ازمة الكويت[٥١].كما رحبت الحكومة الإيرانية

بعرض السلام العراقي لكنها رفضت في الوقت ذاتة التعاون مع العراق[٥٢].كان هدف العرض العراقي أن تبقى إيران على الحياد وغير ملتزمة بالحصار الاقتصادي .

وفي ضوء رد الفعل الإيراني الإيجابي، أرسل وزير خارجية العراق في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار عرض فيها مبادرات العراق التي عرضها على إيران بهدف تطبيق فقرات قرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة الايعاز إلى رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق الجنرال سلافكو يوفيتش بالتعاون مع السلطات العراقية المختصة للإشراف على الانسحاب العراقي من الأراضي الإيرانية المحتلة اثناء الحرب[٥٣].

وعلى أثر رسالة وزير خارجية العراق أعلنت نادية يونس المتحدثة باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ترحيب دي كويار بطلب العراق، وأنه استجاب له وأوعز إلى رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة لوضع قواته تحت تصرف العراق وإيران، كما اعلن العراق في اليوم نفسه عن شروع القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الإيرانية التي أحتلتها اثناء الحرب[٥٤].حيث أكدت الصحف الإيرانية أن القوات العراقية باشرت بالانسحاب الفعلي من الأراضي الإيرانية المحتلة أثناء الحرب والبلغ مساحتها ٢٠٠٠ كم، وذكرت ان القوات العراقية نفذت الانسحاب في بعض المناطق من دون اشراف المراقبين العسكريين الدوليين المتواجدين على الحدود بين البلدين، وأشارت إلى أن منطقة خوزستان تم اخلائها من القوات المسلحة العراقية بصورة كاملة ولا اثر للعراقيين فيها[٥٥].

أما مسالة تبادل أسرى الحرب فتحققت نتيجة الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والرسائل المتبادلة بين الرئيسين العراقي والإيراني ،ولاسيما ان العراق تعرض إلى ضغوط سياسية دولية على اثر اجتياحه الكويت فعمل على كسب تعاطف المجتمع الدولي وتحويل انظاره من مسألة الاجتياح نحو مسائل ثانوية ومنها ملف الاسرى مع

إيران، فاعلن العراق في ١٧ آب/أغسطس١٩٩٠ عن اطلاق سراح الفي أسير إيراني، وصرح ناطق باسم رئاسة الجمهورية العراقية بأن العراق شرع بإطلاق الأسرى الإيرانيين بحسب أسبقية وقوعهم في الأسر، وأن العراق على استعداد لإطلاق نفسه العدد يوميا(٥٦). ونتيجة تحرك لجنة الصليب الأحمر الدولية على الجانبين العراقي والإيراني، أطلقت إيران يوم ١٨ آب/أغسطس أول وجبة من الأسرى العراقيين وبلغ عددهم ١٠٠٠ أسير، كما أطلق العراق العدد نفسه في اليوم ذاته، كما حاول العراق جاهدا إنهاء مسألة الأسرى بأسرع وقت ممكن لأنه شكل ثقلا على السياسة العراقية الخارجية والداخلية، فاعلن ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية في ١٨آب/أغسطس ١٩٩٠ استعداد العراق لإطلاق أكبر عدد ممكن من الأسرى الإيرانيين، وطالب بزيادة عدد موظفي لجنة الصليب الأحمر إلى اكثر من العدد الحالي البالغ ١٩ فردا، لتتمكن من تدقيق أسماء وهويات الأسرى وتسجيل تسليمهم بصورة صحيحة(٥٧)، فاستجابت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأرسلت٢٥ مندوبا إضافيا إلى طهران و١٥ اخرين إلى بغداد، وأعلنت عن استعدادها لارسال مندوبين اخرين اذا اقتضت الضرورة لذلك(٥٨).

أعلنت إيران في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ أن دفعة رابعة من الأسرى الإيرانيين يبلغ عددهم ألف أسير قد وصلت إلى مدينة خسروي على الحدود مع العراق واستلمتهم الحكومة الإيرانية، وأنها توصلت إلى اتفاق مع الحكومة العراقية لرفع عدد الأسرى المطلق سراحهم إلى ثمانية الآف أسير في اليوم الواحد بينهم ثلاثة الاف أسير ينقلون بالطائرات، كما أعلنت ان خمسة الاف اسير عراقي قد تم نقلهم إلى الحدود العراقية لتسليمهم إلى العراق، وان مجموع الاسرى الذين استلمتهم طهران قد يبلغ خمسة الاف أسير بينما سلمت في المقابل سبعة الاف أسير إلى العراق(٥٩)، وهنا يتضح ان السياسة الخارجية العراقية قد تحولت باتجاه بناء اسس جديدة في علاقتها مع إيران ذات طابع ايجابي، الا ان ردود الفعل الإيرانية لم تكن بالمستوى المطلوب ولاسيما انها أغلقت ملف تبادل الأسرى(٦٠).

أن الأطراف العربية الأخرى عززت هذه التطورات في العلاقات ، فقد جاءت زيارة وزير الخارجية الكويتي لا يران الشيخ صباح الأحمد في ٢٥ آب/أغسطس١٩٩٠، وعرض استعداد الحكومة الكويتية لتعويض إيران عن جميع الأضرار التي لحقت بها في حربها مع العراق ، وقد نشرت الصحف الإيرانية حينها ان وزير الخارجية الكويتي اعتذر للمسؤولين الإيرانيين عن مساندة بلاده للعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية[٦١]،وخلال المباحثات الكويتية الإيرانية قاوم الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني العروض الكويتية لإرسال قوات إيرانية ولو رمزية إلى الأراضي السعودية للمشاركة في التحالف الدولي إلا أن رفسنجاني أشار إلى أن إيران لا تمانع في الاستعانة بقوات أجنبية مادامت سترحل فور تحرير الكويت[٦٢].

كانت هذه وجهة نظر الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني حول القوات الأجنبية، اما موقف مرشد الثورة، رفض بقاء القوات الاجنبية من خلال اصدار فتوى بهذا الشأن، جاء فيها: (( ان الكفـــــاح ضـــــد العدوان والأطماع والمأرب السياسية الأمريكية في الخليج (( الفارسي )) سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله ، وما من احد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا ... إننا معارضـــــون بحـــــق الوجود الأمريكي في منطقة الخليج (( الفارسي )) وكذلك لأطماعها المتزايدة باستمرار ولسياستها المخزية في المنطقة ))[٦٣].

استطاع الرئيس الإيراني رفسنجاني ان يوظف هذه الفتوى دبلوماسيا بإدانته للطرفين حيث قال(( إن الحكومة العراقية استبدادية ، وإن طرفي حرب الخليج يقاتلان من أجل قضية غير عادلة ))[٦٤]. كانت الحكومة الإيرانية حريصة على عدم حصول أي تغيير في جغرافية المنطقة من شأنه أن يعطي للعراق مزايا استراتيجية ولو في المستقبل .ففي حديث لصحيفة اللوموند الفرنسية في ٨ تشرين الاول/اكتوبر١٩٩٠حذر رفسنجاني من احتمال تنازل الكويت للعراق عن جزيرتي وربة وبوبيان مقابل انسحاب العراق قائلا : (( ما عند العراق فليحتفظ به بما في ذلك قواته المسلحة، بشرط ان ينسحب من الكويت وأن لا يعتدي علينا أبدا، لكن حذار وقد نبهنا الكويتيين ، إذا قبلتم التنازل للعراقيين عن جزيرة

بوبيان للوصول إلى تسوية ، فلن نوافق أبدا على أي تغيير للحدود ... وإذا تنازلت الكويت رغم ذلك عن بوبيان .. فسنتصرف في حدود وسائلنا للحيلولة دون ذلك ))[٦٥].

جاءت أزمة الخليج لتؤكد الحضور الإقليمي والدولي لإيران ولاسيما وان اتصالات حدثت مع المسؤولين العراقيين وزيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي للعديد من العواصم الغربية فضلا عن ذلك تقدمت الحكومة الإيرانية خلال تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بمبادرة لحل أزمة الخليج التي وصفت بالمبادرة الإسلامية تقدمت بها إيران خلال زيارة وفد من العلماء والشخصيات الإسلامية برئاسة عبدالرحمن خليفة مرشد الإخوان المسلمين في الأردن وقد تضمنت المبادرة النقاط الآتية[٦٦]:

- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من المملكة العربية السعودية.
- تشكيل قوة عسكرية من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق لتحل محل القوات العراقية والأجنبية في المملكة العربية السعودية .
- تتعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران، بشكل جماعي من أجل أعادة بناء الاقتصادين العراقي والإيراني ومساعدتهما دون مقابل.
- إسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية.
- توقيع جميع دول المنطقة على اتفاق عدم اعتداء.

فضلاً عن ما تقدم تضمنت المبادرة الإيرانية نصاً آخر يفيد ببقاء حقل نفط الرميلة وجزيرتي وربة و بوبيان تحت تصرف العراق ، مع أنها أكدت سابقا رفضها لذلك ، وعلى ما يبدو أن هذا التناقض غير المنسجم مع تصريحات الرئيس الإيراني رفسنجاني سابقا و التي أدلى بها لصحيفة اللوموند الفرنسية، يعني بمثابة محاولة لتفعيل دور إيران وحضورها في حل الازمة لتظهر دورها كلاعب أساس في المنطقة .

أصدر مجلس الأمن قرارا برقم ٦٧٨ في٢٩تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٠ خول فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استخدام الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية

لحمل العراق على تنفيذ قراراته الخاصة بأزمة الخليج الثانية بعد مهلة (٤٥يوما) تنتهي في ١٥كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩١[٦٧].

أدركت إيران نتيجة تطور الأحداث وتسارعها أن العراق مصر على عدم انسحابه من الكويت وأن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على إخراجه منها بالقوة، ولخشيتها من أن تكون الأراضي الإيرانية ساحة للمعركة المقبلة استبق وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الاحداث واعلن في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بان إيران لا توافق على استخدام أراضيها او اجوائها لتكون ساحة للمعركة المقبلة بين العراق ودول التحالف الدولي وقال: (( اننا لا نريد أن نتورط في الازمة وذلك لأننا لا نعتبر من الطرفين على حق، ونعتقد بان هذه الازمة يجب أن تحل بالطرق السلمية ))[٦٨].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تأمل أن تؤيد إيران قرارات الامم المتحدة وتبقى على الحياد ،كما بقت الولايات المتحدة على اتصال غير مباشر مع إيران خلال الأزمة و الحرب عبر وسطاء سويسريين وكانت حريصة على أن تمرر العديد من الرسائل والمعلومات التي شملت انتشار القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية وتعزيز القوات البحرية في الخليج لتجنب واثارة طهران بشان النوايا الأمريكية ،وطلبت من إيران عدم اتخاذ اجراءات ضد الطائرات الأمريكية التي قد تضل طريقها وتدخل الاجواء الإيرانية ، ولمأ امتنعت إيران عن الرد، اعتبر صمتها بمثابة موافقة ضمنية وفي كثير من الحالات عندما دخلت بعض طائرات التحالف الاجواء الإيرانية ، لم يتخذ أي اجراء ضدها[٦٩].

في ظل هذه الأجواء والتصعيد وصل في ٨ كانون الثاني١٩٩١ وفد عراقي إلى طهران وبحث الطرفان قضية العلاقات بينهما وطلب العراق فتح بابٍ جديد لتوثيقها على مبدأ الثقة، وفي إطار التعاون بين وزارتي النقل والطرق والمواصلات بين البلدين تقدم العراق بطلبات إلى الجانب الإيراني تضمنت الآتي :-

– فتح حركة النقل الجوي بين البلدين وربط مطار البصرة الدولي بشبكة السُبُل الجوية الإيرانية عبر مطار عبادان

– ربط هواتف مباشرة بين مطارات البلدين

– تبادل المعلومات والخبرات في الأنواء الجوية وفتح البريد والتنسيق بين الخطوط الهاتفية والخدمات التلكسية عبر المحطة الأرضية ''الأنتلسات''

– فتح المجال للنقل البحري والموانئ بين البلدين والسماح للسُفُن والبواخر العراقية بأن ترسو على المياه الإيرانية, وبالتحديد في ميناء بندر خميني وميناء بندر عباس خوفاً من التهديدات الأمريكية، فاقترح الجانب الإيراني النقل البحري من ميناء بندر خُميني إلى ميناء أم قصر في محافظة البصرة، واقترح العراق دراسة إمكانية تصدير النفط العراقي عبر الموانئ الإيرانية ومد أنبوب للنفط عبر شط العرب إلى ميناء بندر خُميني على أن يتكفل العراق بتنفيذ هذا المشروع من حيث النفقات .

– فسح المجال بين البلدين للتبادل التجاري

– استخدام سكة الحديد للقطار من ميناء بندر خُميني إلى المحمَّرة ومنها إلى البصرة عبر إنشاء ومد سكة حديد جديدة من المحمَّرة إلى البصرة لتسهيل نقل المسافرين والبضائع بين البلدين.

– فتح خطوط للسفر البري للسياحة وللزيارات بين البلدين وعرض العراق فتح ممر بين خانقين وقصر شيرين خاص بالزوار الإيرانيين الذين ينون زيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء.

أرجأ الإيرانيون توقيع الاتفاقيات إلى حين زيارة الوفد الإيراني إلى بغداد, الذي لم يصل إلى بغداد بسبب الحرب. وإنما حطَّ في طهران وفد من مختصي منشأة الطيران العراقي يترأسهم المدير العام للمنشأة بهدف دراسة سُبُل التنسيق بشأن نقل الطائرات العراقية المدنية والعسكرية إلى إيران تحاشياً للتهديدات الأمريكية .

مع انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن قبل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت، بدأت الحرب الجوية عبر قصف المواقع العراقية الحساسة استمرت مدة خمسة أسابيع متصلة بهدف قطع خطوط الإمداد عن القوات العراقية في الكويت ومنع اتصالها بقيادتها(٧٠).

جاء أول رد فعل إيراني على بدء القصف الجوي لقوات التحالف للمدن العراقية يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، اذ أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة الإيرانية بيانا أشارت فيه الى أن القوات الإيرانية لن تسمح لاي من أطراف النزاع باستخدام المجال الجوي الإيراني في البر والبحر، وأن القوات الإيرانية على أهبة الاستعداد للتصدي لأي طرف يخرق حرمة حدودها، كما أعرب في اليوم نفسه الرئيس الإيراني رفسنجاني عن استنكاره لعمليات القصف الجوي لدول التحالف للمدن العراقية وعدَّها كارثة تاريخية، وأشار إلى اسفه لهذه التطورات وطالب بإيقاف القصف الجـــوي للمدن العراقية وقـــال: (( إنه من الضروري تصحيح ووقف هذا المسار المروع للتطورات الحالية واعتداءات هذه القوى المتعجرفة في المستقبل، وان إيران تتابع بانتباه كل التحركات في المنطقة وناسف لفشل الجهود لتفادي هذه المواجهة، وأن إيران بذلت كل ما تستطيع من الجهود في هذا الاتجاه ))(٧١).

شعرت إيران بالقلق، نتيجة وصول قوات أجنبية أضافية إلى منطقة الخليج وازدياد حدة قصف قوات دول التحالف للمدن العراقية، فأبدى الرئيس الإيراني رفسنجاني في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ استعداد بلاده لتأدية دور في التوصل إلى حل سلمي لازمة الخليج، وأعرب في رسالة بعث بها إلى المؤتمر الثالث حول الخليج المنعقد في إيران عن اسفه لاستمرار الهجوم الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق وتواجدها في المنطقة، كما أشار وزير الخارجية الإيراني في اليوم نفسه إلى انه لا يوجد في قرارات الأمم المتحدة ما يبرر لدول التحالف بقصف المدن العراقية ، مؤكداً على الموقف الإيراني المحايد من لحرب(٧٢).

تعرضت القوات العراقية إلى ضربات جوية شديدة من طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تدمير أغلب المنشآت العسكرية العراقية، فاضطرت الحكومة العراقية إلى ارسال مبعوث إلى إيران في ٢٧ كانون الثاني/يناير١٩٩١ لاستحصال موافقتها على نزول لطائرات العراقية المقاتلة، وبعد ان وافقت إيران على طلب العراق غادرت ١٤٨ طائرة عراقية مدنية وعسكرية منها ١١٥ عسكرية مقاتلة من نوع ميراج وميغ ٢٥ و٢٩ وسيخوي ٢٤ الحديثة إلى إيران وحطت في المطارات الإيرانية[٧٣].

وفي سعيها لتعزيز موقفها أكد الرئيس الإيراني رفسنجاني أن الحياد يتفق مع خط لثورة الإيرانية وقد تقدم رفسنجاني في مطلع شباط/فبراير١٩٩١بمبادرة جديدة لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت مقابل وقف الحرب ، وأشار إلى ان السفارة السويسرية في طهران أدت دورا مهما بهذا الاتجاه[٧٤]. وأعرب عن استعداده في حال موافقة الرئيس العراقي للذهاب لمقابلته في بغداد ثم التوجه إلى واشنطن للاجتماع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش. وكان مما صرح به في الشأن العراقي في هذا الخصوص :(( عندما تتعرض حياة آلاف من نفوس المسلمين للخطر فانه من المنطقي جدا ان نبادر نحن رغم عدم وجود علاقات مع الولايات المتحدة إلى الاجتماع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش دون إحجام)) وحتى لا يبدو الرئيس رفسنجاني وكانه يتجاوز بمبادرته المرشد، استطرد قائلاً : (( على الرغم من عدم اتخاذ قرار حتى ألان في هذا المجال، فان أي إجراء في هذا المضمار سوف يتم تحت إشراف وإرشاد المرشد الأعلى ومجلس الأمن القومي ))[٧٥]، إن الاحداث المتسارعة في منطقة الخليج ساهمت بشكل كبير في تحول السياسة العراقية تجاه إيران بشكلها الايجابي وبالمقابل فإن السياسة الخارجية الإيرانية هي الاخرى تعاملت بالمثل، وذلك لوجود ادراك لدى الطرفين للمصالح المشتركة بينهما ولهذه الاعتبارات حددت وزارة الخارجية الإيرانية أهداف المبادرة بما يلي:

_عدم وقف إطلاق النار، ما دام العراق يحتل أرض الكويت.

_انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة، فور انسحاب القوات العراقية من الكويت.

_ضرورة الحفاظ على حدود العراق وسيادة أراضيه.
_رفض الربط بين تسوية القضية الفلسطينية وحل أزمة الخليج.

أعلن الرئيس جورج بوش رفضه المبادرة الإيرانية. وأبلغ الصحفيين، في واشنطن، في ٦ شباط / فبراير ١٩٩١، أنه ليس هناك ما تتفاوض واشنطن في شأنه. كما أعلن العراق رفض مقترحات السلام الإيرانية. وأوضح ، نائب رئيس الوزراء العراقي، أن بغداد رفضت مقترحات إيران، الداعية إلى ترتيب وقف إطلاق النار، والحل السلمي. وقال في مؤتمر صحفي، عقده في العاصمة الأردنية، في ٩ شباط /فبراير ١٩٩١، إن الصراع لا يتعلق بالكويت، ولكن بالتصدي للعدوان، الذي يستهدف العراق. وأضاف أن العراق، يرحّب بحل عربي لأزمة الخليج، وأنه على استعداد للدخول في مفاوضات مباشرة، غير مشروطة، ولا تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية(٧٦) .

على الرغم من ان الموقف الرسمي الإيراني كان التزام الحياد الا أن بعض المسؤولين الإيرانيين اعربوا عن وقوفهم إلى جانب العراق ضد أمريكا، انطلاقا من مبدأ نصرة المستضعف الذي نادت به الثورة الإيرانية، وكان من ابرز الشخصيات السياسية الإيرانية التي نادت بنصرة العراق ومعارضة موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة الإيرانية، رئيس مجلس الأمن الإيراني مهدي كروبي ووزير الداخلية علي أكبر محتشمي، فيما نادت مجموعة من السياسيين الإيرانيين الاخرين بالتزام الحياد في الحرب على شرط عدم تدخل "إسرائيل" في الحرب وعدم قصف الأماكن الدينية المقدسة في العراق وعدم تهديد الأمن القومي الإيراني(٧٧).

وعدت الصحف الإيرانية ان قيام قوات التحالف الدولي بشن هجوم على القوات المسلحة العراقية بدعوى تحرير الكويت هو مجرد خدعة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت صحيفة طهران تايمز القريبة من الحكومة الإيرانية في ٢٥ شباط/فبرير ١٩٩١، انه لا يوجد عذر يبرر لقوات التحالف شن هجوم بري على القوات العراقية في الكويت وان هذا الهجوم مخطط له من القوات المسلحة الأمريكية في وقت سابق، كما اشارت صحيفة

كيهان في عددها ليوم ٢٥ شباط/فبريز ١٩٩١ ان الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت عرقلة الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفيتي للتوصل إلى حل سلمي لازمة الكويت بسبب رغبتهم في التدخل العسكري في الخليج لحماية مصالحهم(٧٨).

رحبت إيران بإعلان العراق موافقته على الانسحاب من الكويت يوم ٢٦ شباط/فبريز ١٩٩١، وقبوله تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في اليوم نفسه بان إيران ترحب بقرار الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت، وأشار إلى ان هذه الخطوة توفر فرصة انسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج، الا ان الرئيس الإيراني رفسنجاني وصف القرار العراقي بانه قرارا متأخرا، وبين بأن الولايات المتحدة استثمرت هذا التأخير من أجل زيادة ضغوطها على دول المنطقة لتحقيق مصالحها فيها(٧٩).

أعلنت إيران في١اذار/مارس١٩٩١ عن ارتياحها لوقف إطلاق النار وطالبت بالانسحاب الكامل للقوات الدولية، وعبر الرئيس الإيراني رفسنجاني عن أسفه لما تعرض له الشعب العراقي والكويتي من خسائر من جراء العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية(٨٠)، كما أعلنت إيران عن رفضها لإقامة نظام إقليمي يقر بتواجد اجنبي في المنطقة، فقد اشار رئيس السلطة القضائية في إيران إلى رفض إيران تواجد القوات الأجنبية بصورة دائمة في الخليج العربي، وأشار إلى أن الموقف الإيراني من الحرب هو الحياد، وعدم السماح بتواجد قوات اجنبية في الخليج وقال))من المستحيل كفالة امن دائم في الخليج مع وجود القوات الأمريكية.. وان أي قرار يبقي على وجود القوات الاجنبية في الخليج يعد لاغيا وباطلا))،(٨١). كما طالب ممثل إيران في الأمم المتحدة كمال خرازي في١ اذار/مارس١٩٩١ بانسحاب القوات الأجنبية من الخليج، وسلم الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار رسالة شرح فيها موقف إيران المعارض لبقاء القوات الأجنبية في الخليج، واعلن عن ارسال إيران مساعدات غذائية وأدوية إلى العراق عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية(٨٢).

يعكس الموقف الذي اتخذته إيران من أطراف النزاع خلال أزمة الخليج الثانية نقلة نوعية في الأداء السياسي البراغماتي الذي اتبعه الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني والذي توخى منه تحقيق قدر كبير من المكاسب على مستوى المصالح والأهداف الإيرانية .ففي الجانب الاقتصادي قامت المجموعة الأوربية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠بإلغاء العقوبات المفروضة على إيران كافة وقدمت لها مساعدات مالية وتكنولوجيا ضخمة تجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض الخارجية التي كان هدف إيران من أجل الحصول عليها تنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٨٩-١٩٩٤) وقيمتها (٣,٢) مليار دولار[٨٣].

اما على المستوى العسكري فبعد تحجيم القدرات العسكرية العراقية، تبوأت إيران مكانة القوة العسكرية الكبرى في المنطقة ،كما حصلت من العراق على١٩٣طائرة وقد صادرتها منه بعد ما قام العراق بتأمينها في إيران، فضلا عن ذلك حصلت إيران على التزامات العراق كافة تجاه القرار الأممي(٥٩٨) ومنها عودة أسراها من العراق كافة[٨٤].

بعد نهاية الحرب عادت العلاقات بين البلدين إلى مناخ التوتر ولعدة أسباب وكان من أبرزها تأييد إيران للانتفاضة عام١٩٩١، التي اندلعت في جنوب العراق ضد النظام الحاكم، واستمرار إيران في احتضان المعارضة العراقية، واحتضان العراق للمعارضة الإيرانية ولاسيما منظمة مجاهدي خلق الإيرانية[٨٥].

## المبحث الثالث

## موقف الحكومة الإيرانية من انتفاضة عام ١٩٩١ وأثر ذلك في سياسة العراق تجاهها

أدى انكسار الجيش العراقي في الكويت إلى انسحابه بشكل غير منظم جراء القصف الذي طاله من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.. الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الاوضاع السياسية الداخلية، ففي نهاية شهر شباط عام ١٩٩١ اندلعت انتفاضة شعبية ضد النظام الحاكم في العراق[٨٦]، وقد حظيت بدعم من الحكومة الإيرانية[٨٧] ، فقد اتهمت الحكومة العراقية إيران بانها هي من كان وراء هذه الانتفاضة وما تلاها من أحداث, ومن جانب آخر ان هيئة الأركان المشتركة الأميركية قد صرحت بتحرك قواتها

في جنوب العراق كما جاء على لسان رئيسها الجنرال المولون باول(Mollon Powell)، الا أن هذه القوات لن تقوم بعملية عسكرية انما تقوم بالتحرك من الجنوب باتجاه الشمال للضغط على الحكومة العراقية لتوقيع اتفاق دائم لوقف اطلاق النار، وذكر ان قواته لن تتجاوز الخط المتفق عليه مع بغداد وقال: (( انه ليست هذه إشارة إلى وجود أي تغيير في خططنا او إلى عمليات وشيكة في المستقبل )) (٨٨).

أخذت إيران تراقب الأحداث التي حصلت بعد سيطرة الانتفاضة على ١٤ محافظة عراقية، وطلب رئيس الجمهورية الإيرانية رفسنجاني في ٨ آذار/مارس ١٩٩١من سوريا تقديم مساعدات إلى الثوار في محافظة الانبار لبعدها عن الحدود الإيرانية، كما طلب من السعودية تقديم مساعدات إلى الثوار في محافظة النجف، وأشار إلى أن إيران ستتولى مساعدة الثوار في محافظتي العمارة والبصرة، فضلا عن اقتراحه على نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام بتقديم مساعدات إلى المحافظات الشمالية، وقال: (( أن الجميع يريدون المال والسلاح ولكن إيران غير قادرة على تحمل كل الحمل))(٨٩).

اتهم العراق إيران بتقديمها مساعدات للثوار، اذ طلب وزير خارجيته من الرئيس رفسنجاني بيان موقف إيران من الانتفاضة وأسباب دعمهم لها، فأجابه الرئيس الإيراني بانهم لا يقدمون الدعم لهم واذا كان لدى العراق ادلة رسمية عليهم تقديمها لإيران، فحذره وزير خارجية العراق فيما اذا تعرض العراق للتجزئة فان إيران ستنال المصير نفسه وتتجزأ أيضا(٩٠).

على الرغم من تحريض رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش وتأكيده ضرورة إزاحة النظام السياسي،الإ ان ادارته أدركت أن الأغلبية الساحقة للمشاركين في اسقاط الحكم العراقي هم من الموالين للحكومة الإيرانية، لذلك قررت الكف عن ملاحقة القوات العراقية وتدميرها وافساح المجال لقطعات الحرس الجمهوري العراقي التي كانت محصورة في جنوب العراق لتصفية المعارضة العراقية في المدن الجنوبية من العراق(٩١).

وبعد أن تمكنت القوات العراقية من استعادة زمام المبادرة والسيطرة على الوضع في المدن التي حدثت فيها الانتفاضة وبشكل خاص كربلاء والنجف، اتهمت الحكومة العراقية عدداً من رجال الدين بتأييدهم للانتفاضة، واعتقلت بعض رجال الدين المعارضين، مما اثار حفيظة الحكومة الإيرانية التي حذرتها في ٢١ اذار/مارس ١٩٩١ من المساس بشخصيات دينية عراقية [٩٢] ، كما استدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال العراقي في طهران وسلمته مذكرة شديدة اللهجة، وابلغ نائب وزير الخارجية الإيراني القائم بالسفارة العراقية في طهران قلق إيران الشديد من موجة الاعتقالات التي طالت الشخصيات الدينية في مدينتي كربلاء والنجف، وطلب منه تجنب معاملة هذه الشخصيات معاملة سيئة [٩٣].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أوضـــحت عبر وزير خارجيتها جيمس بيكر في ٢١ اذار/مارس ١٩٩١، ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي السماح بجعل الأوضاع في العراق مشابهة لما هي في لبنان، وقال: ((إن الأكراد يسيطرون على جزء كبير من شمال العراق وأن الثورة مستمرة على شكل موجات في الجنوب العراقي، ولا نريد ان نشهد لبننة هذا البلد ونريد الحفاظ على وحدة أراضيه))، كما صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد داونشر وحول ظهور رجل الدين آية الله الخوئي على شاشة التلفزيون العراقي فقال:((لا نستطيع تأكيد ما اذا كان الخوئي اعتقل وقيد بالقوة وليس ضروريا ان يكون ظهور أي شخص في التلفزيون العراقي جاء بمحض ارادته))[٩٤].

شهدت الانتفاضة تطورا مهماً يوم ٢٢اذار/مارس١٩٩١ بعد ان انتقل زعماء المعارضة العراقية المتواجدين خارج البلاد إلى داخل المناطق الجنوبية من العراق، وبدءوا بشن هجمات متفرقة في العاصمة العراقية بغداد، ودارت معارك حامية بينهم وبين القوات العراقية للسيطرة على مدينة الموصل في الشمال، كما بدأ بعض زعماء المعارضة العراقية بالتوجه إلى كردستان العراق التي يسيطر عليها الأكراد بهدف توحيد عمل المعارضة العراقية في داخل الأراضي العراقية[٩٥].

حاول النظام السياسي العراقي تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية، فأعلن عن تغييرات وزارية في ٢٣ اذار/مارس١٩٩١، الا ان ذلك لم يغير موقف ادارة الرئيس جورج بوش حيال الحكومة العراقية الجديدة، وأشار إلى ان تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق مرهون بإزاحة هذا النظام وقال: (( إن العلاقات بين أمريكا والعراق لا تعود إلى حالتها الطبيعية ما دام صدام حسين موجودا في الحكم، واننا نفتش عن شخص يقود العراق إلى طريق السلام، شخص يستلم الثروة الهائلة هناك لدفع المبالغ الملزم عليهم دفعها للآخرين ومن ثم يرفع مستوى المعيشة للشعب العراقي)) [٩٦].

أدركت إيران ان الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تؤدي دوراً مهما في مساندة المعارضة العراقية وانجاح مهمتها في إزاحة النظام السياسي العراقي ، فأبدت طهران استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١،في مجال إنشاء معسكرات لإيواء المعارضين العراقيين الذين هربوا من العراق انسجاما مع قرار الأمم المتحدة المرقم ٦٨٨، وقال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر ان طهران سمحت للطائرات الأمريكية بالهبوط في أراضيها لإيصال امدادات غذائية للنازحين العراقيين في إيران، كما قامت الولايات المتحدة في الوقت نفسه بأنشاء معسكرات لإيواء النازحين العراقيين المعارضين على الحدود التركية[٩٧] .

وجه العراق اتهامات لإيران والولايات المتحدة بمساعدة المعارضة العراقية لتحقيق هدفها في تغيير نظام الحكم في العراق، الإ أن الرئيس الإيراني رفسنجاني نفى في ١٢ نيسان/أبريل١٩٩١هذا الاتهام، وقال: {(صحيح إن العراقيين المضطهدين الذين يعيشون في إيران قد عبروا الحدود الممتدة ١٢٠٠ كم وشنوا حملة ضد النظام في العراق، إلا أننا غير مسؤولين عن هذا، ولسنا مسؤولين عن حماية حدودك ونحن لا نتدخل في حقيقة الأمر بالشؤون العراقية)، كما اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤوليتها عن نزوح أعداد كبيرة من العراقيين إلى خارج الحدود العراقية وبالأخص الأكراد فقال: (إن ثمة أكثر من مليون

نازح عراقي في إيران وأنها أزمة لم يسبق لها مثيل، وأن السبب هو سماح الأمريكان لصدام باستخدام طائرات الهليكوبتر ضد المتمردين)}[٩٨].

أدركت إيران أن المعارضة العراقية لا يمكنها إزاحة النظام السياسي العراقي لعدم وجود قيادة موحدة لها، فاقترح الرئيس الإيراني رفسنجاني على الرئيس السوري حافظ الأسد أثناء زيارته إلى دمشق في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ توحيد المعارضة العراقية ، بتشكيل مجلس شورى للمعارضة العراقية لجذب السعودية ومصر وسوريا وينال ثقتهم ورضاهم، كما ناقش في اليوم نفسه مع وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل تشكيل لجنة ثلاثية إيرانية-سورية-سعودية لوضع قواعد واضحة لعمل المعارضة في العراق، واقترح القيام بمناورة مع الحكومة العراقية بإعلان إيران بدء مفاوضات مع العراق لتسوية المشاكل بين البلدين لأبعاد الشبهات العراقية عن إيران بمساندتها للمعارضة العراقية[٩٩].

وعلى الرغم من مساندة إيران للمعارضة العراقية وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الأخيرة نجحت من إفشال تحركات المعارضة الموالية لطهران، وتمكنت من حث مجلس الأمن الدولي على إصدار القرار رقم ٧١٥ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الذي تضمن ارسال قوات هيئة الأمم المتحدة إلى العراق للتفتيش عن الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية، كما سمح هذا القرار للولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك بحرية تامة والدخول إلى الأراضي العراقية لأغراض التفتيش من دون انذار مسبق، وسمح أيضا للقوات الأمريكية بتأسيس قاعدة عسكرية في مدينة زاخو شمال العراق وفرض منطقتين امنتين الأولى شمال خط عرض٣٦والثانية جنوب خط عرض ٣٢ ثم وسعتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى خط عرض٣٣، مما مكّن الطائرات الأمريكية من دخول الأجواء العراقية في هذه المناطق من دون استحصال موافقات من مجلس الأمن[١٠٠].

استمرت المعارضة العراقية في الحصول على المساعدات المالية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

على الرغم من التقاء المصالح الإيرانية والأميركية حول أهمية تغيير النظام السياسي في العراق لسلوكه الخارجي السياسي حول البلدين، الا أن الإرادة الأميركية أدركت مدى خطورة المسار الإيراني في مد نفوذه في العراق ولاسيما احتضان المعارضة العراقية، مما أدى إلى تبلور فكرة استقطاب المعارضة العراقية لاحتواء الخطر((الإيراني والعراق)) معا من أجل بناء هيكل أمني جديد في منطقة الخليج لحماية مصالحها.

## المبحث الرابع

## انعكاس سياسة الاحتواء المزدوج على العلاقات الخارجية العراقية تجاه إيران ١٩٩٣ - ١٩٩٧

عند وصول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣)((Bill Clinton 2001 ))[١٠١]. إلى سدة الحكم في كانون الثاني /يناير١٩٩٣ تبنت ادارته سياسة جديدة للتعامل مع العراق وإيران أطلق عليها تسمية (سياسة الاحتواء المزدوج ) ((Dual containment)[ ١٠٢]، وتأتي هذه السياسة بعد الانتقادات التي وجهت إلى سياسة القوى التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في عقدي السبعينيات والثمانينيات بين العراق وإيران والتي كانت تقوم على رعاية أحدهما في مواجهة الآخر، والتي يشكل طموحها الاقليمية وفق المنظور الامريكي خطرا على اصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[١٠٣].

جاءت سياسة الاحتواء المزدوج بعد عدة متغيرات دولية وإقليمية ، وكان من أبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١، الذي كان بمثابة عنصر الموازنة الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في جميع مناطق العالم، إما على الصعيد الإقليمي فكانت إيران قد استفادت من ضعف العراق بعد حرب الخليج الثانية لأنه كان البلد العربي الوحيد القادر على موازنة إيران والحد من طموحاتها الاقليمية [١٠٤].، فضلا عن ذلك جاءت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بعد موقف العراق وإيران الرافض لمؤتمر " مدريد للسلام " لتسوية النزاع العربي–الإسرائيلي على وفق الروية الأمريكية [١٠٥].

تم تأطير سياسة الاحتواء المزدوج بناء على الافكار والفرضيات التي طرحها مستشار الأمن القومي الامريكي انتوني ليك ( 1997-1993)(Anthony Lake) ، الذي دعا فيه لحماية القيم الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بالالتزام بالمؤسسات والقيم الديمقراطية وفلسفة الاقتصاد الحر وحل النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز الأمن الجماعي[١٠٦].وبحسب رأيه يقف في مواجهة هذه القيم مجموعة الدول التي اختارت البقاء خارج دائرة العالم المتمدن ، وهي كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا والسودان ، وبقدر تعلق الأمر بالعراق وإيران فقد عدهما انتوني ليك يشكلان خطراً يهدد المنطقة، فضلا عن انهما دولتان معاديتان " لإسرائيل " في خطواتهما السياسية والاقتصادية والعقائدية والايديولوجية. لذلك تصبح مسالة احتوائهما في غاية الأهمية[١٠٧].

تم الإعلان الرسمي عن سياسة الاحتواء المزدوج في خطاب ألقاه مدير شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي مارتن إنديك (Martin Indyk) في١٨آيار/مايو ١٩٩٣. لذا ارتبطت به هذه السياسة إذ إنه أوضح في خطابه تخطأته للعبة توازن القوى التي اعتمدت عليها واشنطن في تعاملها مع كل من إيران والعراق ولا سيما في السبعينات والثمانينيات تحت تأثير تفكير هنري كيسنجر الذي كان يدعم اللجوء إلى مساعدة إيران ضد العراق وبالعكس .وقد أوضح أنديك أن سياسة الاحتواء المزدوج ، تسعى لتحقيق الأتي[١٠٨].:

- ضمان عدم تحدي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط .
- حماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات الداخلية و الخارجية.
- تعزيز السلام بين "إسرائيل " و العالم العربي.
- عزل العراق و إيران سياسيًا.ورفض أي نوع من العلاقات السياسية مع كل من إيران والعراق وعدم الافتراض ان التوازن العسكري بينهما هو عنصر استقرار في الخليج .

كانت وجهة نظر انديك منصبة على احتواء إيران والعراق في الوقت نفس ذاته من دون إبداء أية مساومات أو تحيزات لأي منهما لأن ذلك سيشكل عائقا أمام نجاح استراتيجية ضربهما مستقبلاً ، إذ كان أنديك يعتقد أن امريكا بقوتها وتواجدها في المنطقة

وبمساعدة اصدقائها في مصر والأردن وتركيا ودول الخليج و "اسرائيل" ، هي فعلاً قادرة على مواجهة التحديات التي تشكلها كل من إيران والعراق[١٠٩].

عدّ أندك ان احتواء إيران هو الأصعب في هذه المعادلة الإقليمية لأن العراق كان مكبلاً بقرارات مجلس الأمن وتحت الفصل السابع بعد أن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مظلة الأمم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية إلى جانب فرض حظرا جوي وبحري وبري عليه[١١٠]. عندما استصدرت الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن بالرقم (٦٨٨) تم بموجبه حظر الطيران على شمال العراق على خط العرض(٣٦)،أما جنوب العراق فعلى خط عرض(٣٢)، وقامت الولايات المتحدة على إثر هذا الحظر بتأسيس قوة المهمة المشتركة (جنوب غرب آسيا ) (JTFSWA[١١١].

وقامت في عام ١٩٩٣ بتكثيف وجـــودها في منطقة الخليج العربي واســـتصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي تفرض على العـــراق نزع جميع أسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكه تلك الاسلحة على الرغم من تعالي الأصوات الدولية المطالبة بالتخفيف من وطأة الحصار التي اثرت سلبا على العراق، وواصلت فرض الخناق عليه وحث وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وارن كريستوفر[١١٢] (Warren Christopher ) في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ الدول بعدم التصديق بالادعاءات العراقية الصـــادرة من بغداد[١١٣]، واستصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً من مجلس الأمن الدولـــي في ١٤نيسان ١٩٩٥ يحمل الرقم ٩٨٦ يدعو إلى ضـــرورة تعـــاون العـــراق مع فـــرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة الاونيسكوم (UNISCOM) [١١٤]· والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدانة عرقلته لعمل هذه الفرق وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة، ونص القرار على برنامج النفط مقابل الغذاء[١١٥]. لتوفير الغذاء للشعب العراقي، والتأكيد على سيادة العراق ووحدة أراضيه[١١٦]، وتسبب القرار في تعقيد سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية

تجاه العراق، واصبح الحصار بمثابة قضية سياسية شائكة في المحافل الدولية، ولم يسمح للعراق الا بتصدير نفط بمقدار ملياري دولار كل ستة أشهر(١١٧).

تعاون العراق على مضض مع عمليات التفتيش التي قامت بها فرق الأمم المتحدة فضلًاعما حصل من تلك الفرق عند قيامها بتوزيع مساعدات إنسانية للعراقيين، وحدث عدد من الإشكالات بين هذه الفرق والحكومة العراقية، بسبب أنها كانت تفاجأ بمعاودة اثارة القضايا نفسها في المناطق التي تم تفتيشها، كما ان النظام العراقي حاول التملص من فرق التفتيش وخداعها للاستمرار في انتاجه لبعض الأسلحة غير التقليدية، مما أثار أزمات مع مفتشي الأمم المتحدة ومنظمة الطاقة الدولية، التي تمكنت من تدمير عدد كبير من الوسائط الكيمياوية باشراف مفتشين دوليين، حتى استبدال رئيس المفتشين التابع للأمم المتحدة السويدي رالف ايكيوس ((Ralph Ekeus) (١١٨).

أما سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه إيران فبالرغم انها لم تجد دعما واسعا كما وجدته تجاه العراق، الا أنه جاء شمولها بهذه السياسة كونها تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وفي هذا المجال ذكر وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر(( اننا نعد أفعال إيران تهديدا رئيسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والأمن الدولي ، لذلك نحن عازمون على إيقافها )) كما اشار إلى (( أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى جميع الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية ، فضلا عن الردع العسكري لإجبار إيران على تغيير سلوكها غير المقبول))(١١٩). اما مارتن انديك فقد كان اكثر صراحة حين كشف عن الأسباب الرئيسة لشمول إيران بسياسة الاحتواء المزدوج والتي تمثلت بالاتي(١٢٠).:

أولاً _ دعم إيران للإرهاب في جميع أنحاء العالم .

ثانياً _ سعي إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل النووية .

ثالثًا _ امتلاك إيران لقدرات هجومية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تهدد دول مجلس التعاون الخليجي وتعزز عدم الاستقرار بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج .

رابعاً _ معارضة النظام الإيراني لعملية السلام العربية_ "الإسرائيلية" .

خامسا_ سجل إيران السيئ في انتهاكات حقوق الإنسان .

تمثل تطبيق سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه إيران من خلال محاولة عزل إيران عن المجتمع الدولي ، واصدار سلسلة من القوانين لمقاطعة إيران اقتصاديا، وفرض عقوبات اقتصادية عليها للحد من قدراتها العسكرية والتقنية . ففي ١٥ اذار/ مارس ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الأمر التنفيذي رقم (١٢٩٥٧)الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة النفط الإيرانية. ومنع الجهات الفاعلة من الاستثمار في تطوير صناعة النفط الإيرانية الأمر الذي يحظر بشكل أساس على المواطنين والشركات الأمريكية تمويل المشاريع والإشراف عليها وإدارتها في إيران[١٢١].

أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ ، أمام المؤتمر اليهودي في نيويورك تشديد العقوبات الأمريكية على إيران بقوله:(( أنا مقتنع بأن فرض حظر تجاري ضد إيران هذا أفضل وسيلة ينتهجها بلدنا لتساعدنا على كبت ميول طهران للحصول على الاسلحة المدمرة وقيامها بدعم الفعاليات الارهابية )) وإزاء ذلك أصدر أمرا إضافيا آخر في١٦آيار/مايو١٩٩٥ يحمل الرقم (١٢٩٥٩) شمل حضر كل التعاملات التجارية والمالية الأمريكية مع إيران[١٢٢]. كما تقدم السيناتور الجمهوري لولاية نيويورك ألفونس داماتو(Alphonse Damato)، في نهاية عام١٩٩٥ بمشروع قانون عقوبات على إيران يعد من اكثر القوانين إثارة للجدل، وقد أقره مجلس الشيوخ في٢٠ كانون الأول /ديسمبر١٩٩٥. ويعاقب مشروع القانون الشركات الأجنبية من قبل الولايات المتحدة إذا استثمرت أكثر من ٤٠ مليون دولار سنويًا في قطاع النفط الإيراني [١٢٣].

تمكنت سياسة الاحتواء التي انتهجتها إدارة الرئيس كلينتون تجاه إيران من تخفيض الاعتمادات المالية الدولية المقدمة لها، إذ لم تتمكن إيران من الحصول على قروض دولية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أن اليابان رضخت للضغوط الأمريكية وحرمت إيران من قرض قدره نصف مليار دولار في عام ١٩٩٥، [١٢٤].وسعت إلى

عرقلة الجهود الإيرانية لإعادة جدولة ديونها مع المنظمات الدولية، ومنعها من شراء أسلحة حديثة ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٧ بشراء مخزون موليفيا من الأسلحة لمنع بيعه إلى إيران(١٢٥).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من سياسة الاحتواء المزدوج تقليص النفوذ الإيراني في الخليج و تغيير سلوك الانظام الإيراني في المنطقة والعالم على عكس موقفها من العراق الذي كانت تسعى لتغيير نظامه الحاكم. وهذا ما انعكس على العلاقات العراقية الإيرانية خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٧ .

على ما يبدو أن استخدام سياسية الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق قد انعكست بشكل لا ينسجم مع الاهداف الأميركية ، فعملية تحييد دور إيران ومحاولة تغير النظام السياسي في العراق، كانت مدعاة، لتوحيد الجهود السياسية لكلا البلدين ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المؤيدة لها، ولاسيما وأنهما سعيا إلى تنقية الاجواء السياسية من خلال الزيارات السرية المتبادلة بين مسؤولي البلدين على الرغم من بقاء الملفات العالقة بينهما على ماهي عليه ،فقد أجرى نائب رئيس الوزراء العراقي لقاءا مع وزير خارجية إيران في٤ تشرين الأول/ اكتوبر١٩٩٤ على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك، واكد الطرفان حرصهما للتوصل إلى حل شامل للقضايا العالقة بين البلدين، وتبعه زيارة وفد إيراني إلى العراق عام ١٩٩٥ بحث خلاله الوفد السبل الكفيلة بإنهاء الخلافات العالقة بين البلدين على مختلف الأصعدة ومنها السياسية والاقتصادية بطرق سلمية. حيث شكلت المجالات الاقتصادية والإنسانية اتجاهات التعاون بين العراق وإيران , فقد بادر العراق في منتصف عام ١٩٩٧ بالسماح للمواطنين الإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق في خطوة منه لتعزيز تلك العلاقات وتفعيل الدور السياسي الخارجي بين البلدين. (١٢٦)

على ما يبدو ان العراق ادرك ان الجمود في علاقاته السياسية مع إيران يضر بمصالحه الاقتصادية فحاول الاستفادة من الموارد المالية التي توفرها له السياحة الدينية

لتنشيط اقتصاده والحصول على العملة الصعبة، وكذلك فسح المجال امامه للانتقال إلى تطبيع علاقته السياسية مع إيران.

**الخاتمة :**

تتسم التفاعلات الدولية بثوابت في استراتيجياتها وتتفق في النهاية على مصالح تفضي إلى احتواء التهديدات بما يضمن مكاسبها التي يمكن ان تحققها، مما ينعكس على دول المنطقة التي تحدث فيها تلك التفاعلات، ولم يكن كل من العراق وإيران بمنأى عن تلك التغيرات التي حدثت في منطقتهما الاقليمية وتأثيرها في السلوك السياسي تجاه بعضهما ، ولاسيما وأن الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لدول الخليج( الجيوبولتك ) التي تتحرك في ضمنها ثلاث دوائر، الاولى دول تتميز بضعف سياسي واجتماعي الا انها تمتلك كميات هائلة من النفط (دول الخليج )، والثانية وسطية تمثل في العراق وإيران وتنظم لها السعودية، والثالثة هي الدائرة الخارجية التي تتشكل من الدول التي لها مصالح واهتمامات عسكرية (كالولايات المتحدة) وهذه الدوائر مجتمعة تشكل ارضا خصبة للصراع استدعى التدخل الاممي، الذي رافق شكل العلاقات الإيرانية العراقية على مدى حقب زمنية.. من هنا توصل البحث إلى مجموعة من النتائج هي :-

١- اخذت العلاقات بين إيران والعراق تتطور بعد أن اعلنت إيران موافقتها على قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ الصادر في٢٠ تموز١٩٨٧ فشهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي تقاربا بينهما، فسعى العراق إلى حل خلافاته مع إيران عن طريق التفاوض بشكل مباشر بينما سعت إيران إلى ان تكون المباحثات برعاية الامين العام للأمم المتحدة وهذا ناتج عن عدم ثقتها بالرئيس العراقي وفضلت ان تكون الامم المتحدة هي الضامنة الالتزام بالاتفاقات التي يتم التوصل اليها مع العراق.

٢- سعى العراق إلى تحييد الموقف الإيراني اثناء اجتياحه للكويت من خلال الرسائل والبرقيات التي ارسلتها القيادة العراقية إلى الحكومة الإيرانية .

٣- وضوح المواقف الاقليمية تجاه اجتياح القوات العراقية للكويت وذلك من خلال ادانته من إيران والسعودية على وجه الخصوص

٤- نجحت سياسة العراق اتجاه إيران واتخاذها موقفاً رسميا محايدا من خلال دبلوماسيه الحكومة العراقية بأرسالها الرسائل فضلا عن المقابلات الشخصية والوعود السياسية بإعاده العلاقات الطبيعية بين البلدين من خلال تحقيق السلام الدائم بينهما .

٥- زادت الانتفاضة العداء بين العراق وإيران لاتهام العراق بالتدخل الإيراني بشؤن العراق الداخلية

٦- كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة بقوة بمدى نجاح وفشل العلاقات بين العراق وإيران من خلال سعيها إلى سياسة الاحتواء المزدوجة وعدم تقارب وجهات النظر بين حكومتي العراق وإيران من أجل بسط نفوذها بالمنطقة وعدم السماح لاحد منهما بزيادة نفوذه بالخليج العربي

٧- كان للتطورات الإقليمية الدولية الأثر الاكبر بتباعد وتقارب العلاقات بين العراق وإيران اذ كان لوجهات النظر مختلفة بين ساسة البلدين دور كبير ومؤثر في سياسة العراق الخارجية إزاء إيران .

**الهوامش:**

١- للمزيد ينظر قرار مجاس الأمن رقم ٥٩٨ الخاص بوقف الحرب العراقية الإيرانية بتاريخ ١٩٧٨، ٢٠تموز، ص١-٢.

٢- محمد سعيد ادريس،النظام الاقليمي الخليج العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ,( بيروت ٢٠٠٠ ) ص٢٠١.

٣- صحيفة الجمهورية العراقية، العدد ٧٤١٩،١٠ كانون الثاني ١٩٩٠ .

٤- صحيفة الثورة العراقية، العدد٧١٦٤. ١٠، كانون الثاني ١٩٩٠.

٥- المبادرة التي أطلقها الرئيس العراقي، فسلم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز رسالة رسمية من العراق إلى الامين العام للأمم المتحدة دي كويار، وعرض مبادرة العراق للوصول إلى سلام شامل مع إيران وتضمنت ثلاثة مقترحات شملت انهاء ملف الاسرى بين البلدين

واعادة العلاقات الدبلوماسية، فضلا عن اجراء لقاء بين ممثلي الدولتين في طهران وبغداد للتفاوض بشكل مباشر للتباحث حول الية تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وفي اليوم نفسه التقى ممثل العراق في الامم المتحدة مع رئيس مجلس الأمن ادارا اسي( Adara Lacey) وطلب منه حث إيران للموافقة على المبادرة العراقية، كما اصدر بيانا تضمن شرح للمبادرة العراقية، والطلب من مجلس الأمن القيام بدوره من أجل الضغط على إيران للموافقة عليها وانهاء حالة لا للحرب ولا للسلم بين البلدين. للمزيد ينظر صحيفة الثورة العراقية ,العدد ٧١٦٤ , ١٠/ كانون الثاني ١٩٩٠ .

٦- تبادل الرئيس العراقي عدداً من الرسائل مع الرئيس الإيراني وكانت الرسالة الاولى موجهة لمرشد الثورة الجديد السيد علي خامنئي وللرئيس هاشمي رفسنجاني: ففي ٢١نيسان/ابريل ١٩٩٠م الموافق ٢٦رمضان ١٤١٠ه ارسل الرئيس العراقي الرسالة الاولى إلى القيادة الإيرانية اقترح فيها عقد لقاء مباشر بين القيادتين العراقية والإيرانية يمثل العراق فيها الرئيس العراقي ونائبة رئيس مجلس قيادة الثورة عزت ابراهيم وفريق من المعاونين، ويمثل إيران فيه مرشد الثورة علي خامنئي والرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وفريق من معاونيهم ،في مكة المكرمة أو في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه بين قيادة البلدين، من أجل التباحث في ابرز المسال التي يراها البلدان حقاً لهما، واقترح أن يتم اللقاء في ثاني أيام عيد الفطر المبارك أو في أي موعد آخر يتم الاتفاق عليه، وتسهيلا وتحضيراً لمتطلبات اللقاء اقترح تواجد من يمثل العراق في طهران ومن يمثل إيران في العراق، وان تفتح خطوط الهاتف المباشر بين العاصمتين لتامين الاتصالات اللازمة. للمزيد ينظر نص رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى السيد علي خامنئي مرشد الثورة وإلى السيد هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني في ٢١نيسان١٩٩٠م ٢٦ رمضان ١٤٤٠ه للمزيد ينظر: أحمد السيد الحسيسي , الرسائل المتبادلة بين رئيس جمهورية إيران والعراق, ( القاهرة – ٢٠٠٧ ), ص ١٨ –٢٣

٧- أحمد السيد الحسيسي، مصدر سابق , ص٢٥ .

٨- صحيفة الثورة العراقية، العدد ٧٢٩٢، ١٨ ايار ١٩٩٠.

٩- ياسر عرفات: (١٩٢٩-٢٠٠٤) سياسي فلسطيني ولد عام ١٩٢٩في القدس، اسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف القدوة الحسيني واسمه الحركي أبو عمار، انهى دراسته الابتدائية في

مصر، درس الهندسة المدنية في جامعة الملك فؤاد في مصر وتخرج منها عام ١٩٥٠، ترأس اتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة ، وانتخب كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤، وقاد مباحثات كامب ديفد الثانية عام٢٠٠٠، وهو القائد العام لحركة فتح الفلسطينية توفي في رام الله عام ٢٠٠٤.للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد اشتية ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر، (عمان-٢٠١١) ، ص.٥٨٠

١٠- عبد الحليم خـــــدام ، التحالف السوري الإيراني والمنطقة ، دار الشروق ، القاهرة - ٢٠١٠ ، ص٢٥١.

١١- لقد طلبت الخارجية العراقية عبر رئيس حكومتها من الجانب الإيراني عدم التسرع في تثبيت الحقوق لأي طرف من خلال الرسائل اذ قال في الرسالة:((وجدنا ان الذي يناسب المكاتبة بيننا، هو عدم تثبيت ما نراه حقا لنا، لكي لا تندفعوا إلى تثبيت ما ترونه حقا لكم))للمزيد من التفاصيل أنظر : أحمد السيد الحسيسي ،مصدر السابق، ص٣٠-٣١.

١٢- لقد طلبت الخارجية العراقية عبر رئيس حكومتها من الجانب الإيراني عدم التسرع في تثبيت الحقوق لأي طرف من خلال الرسائل اذ قال في الرسالة:((وجدنا ان الذي يناسب المكاتبة بيننا، هو عدم تثبيت ما نراه حقا لنا، لكي لا تندفعوا إلى تثبيت ما ترونه حقا لكم)) للمزيد انظر: الحسيسي، مصدر السابق، ص٣٠-٣١.

١٣- عبد الحليم خدام، مصدر سابق، ص٢٥٦-٢٥٩ .

١٤- جريدة القبس الكويتية، العدد١٦٦٨.، ١٧ حزيران ١٩٩٠.

١٥- صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، العدد٤٢٢٣ ، ٢١ حزيران .١٩٩٠

١٦- ومن الجدير بالذكر فان الامين العام للامم المتحدة دي كويار كان قد اجتمع مع وزيري الخارجية العراقي والإيراني كل على حدة قبل الاجتماع معهما سوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الثورة العراقية، العدد ٧٣٣٩، ٤ تموز ١٩٩٠:

The Times, 4 Jul 1990, No.63749. -

١٧- صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٦٤٨٨. ، ٤ تموز ١٩٩٠.

١٨- صحيفة الثورة العراقية، العدد ٧٣٤٤ ، ١١ تموز ١٩٩٠ .

١٩- صحيفة الثورة العراقية ، العدد ٧٣٤٨، ١٥ تموز .١٩٩٠

٢٠- عبد الحليم خدام، مصدر سابق ،ص.٢٤٦

٢١- ولد كمال خرازي سنة١٩٤٤ في طهران تدرج في سلم الدبلوماسية الإيرانية من ١٩٧٩و من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ كان نائب مدير وكالة الأخبار الإيرانية تولى بعدها مهام ممثل إيران في الامم المتحدة،ثم وزير الخارجية الإيراني في حكومة محمد خاتمي من ١٩٩٧وحتى ٢٠٠٥ ، انظر Wilfried Buchta, Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic , The Washington Institute and The Konrad Adenauer Stiftung , (Washington-2000),p 19 .

٢٢- صحيفة القبس الكويتية، العدد١٦٧٤.، ٢٣ حزيران ١٩٩٠.

٢٣- صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، العدد ٤٢٣٥، ٣ تموز ١٩٩٠.

٢٤- اسم مشتق من اللفظ اليوناني( براغما) ومعناه العمل، وهي مذهب (فلسفي- سياسي)يعد نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي يدعي دائما بأنه يتصرف ويعمل من خلال استخلاص النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي اليها قراره ، وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو أيدلوجية سياسية محددة ، وانما من خلال النتيجة المتوقعة للعمل. للمزيد ينظر :

Richard Ormerod ," The History and Ideas of Pragmatism", Journal of the .Operational Research Society , Vol. 57, No. 8 (Coventry -2006) P .892-909

25-Mohsen M. Milani , " Iran's Gulf Policy : From Idealism and Confrontation to Palmation and Moderation , in Iran and The Gulf A Search for Stability , Edited by Jamal S. Al-Suwaidi ,The Emirates Center for Strategic Studies and Research ,( Abu Dhabi-2014),p89 .

26 - Elaine Sciolion , The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis ,(New York-1991),p188

٢٧-ميثاق خيرالله جلود، العلاقات الخليجية التركية١٩٧٣-١٩٩٠، مركز الدراسات الإقليمية،(الموصل -٢٠٠٨)، ص .١٦٢

٢٨-جورج بوش: (١٩٢٤-٢٠١٨ ) الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الأمريكية ولد في ملتون بولاية ماساشوسيتس وتخرج من اكاديمية فيليبس عام ١٩٤٢، وخدم طياراً حربياً في الاسطول الأمريكي السادس، وعمل بعد الحرب العالمية الثانية في صناعة النفط، وانتخب عضوا في مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٦٦، وعين مندوبا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام ١٩٧٠، وترأس وكالة الاستخبارات الأمريكية ١٩٧٦، ثم انتخب نائبا للرئيس الأمريكي رونالد

ريغن عام ١٩٨٠، واصبح عام ١٩٨٨رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من التفاصيل ينظر:محمد عبد الخالق محمد واخرون، الموسوعة العربية العالمية، ج٥، مصدر سابق، ص.٢٨٠

٢٩- وثيقة البيان الأمريكي الصادر عن البيت الأبيض، ينظر مركز وثائق الامم المتحدة، وثائق مجلس الأمن الدولي، الموقع الرسمي على (الانترنت): www.un.org/ar/documents

٣٠- (أُنظر وثيقة الأمر التنفيذي الرقم ١٢٧٢٢ الصادر من الرئيس الأمريكي، في شأن تجميد ممتلكات الحكومة العراقية، وحظر المعاملات التجارية معها): www.un.org/ar/documents

31- David F. Winkler , Amirs Admirals and Desert Sailors Bahrain the U.S. Navy and the Arabian Gulf , first Printing , (U. S. , 2007) , p. 115 .

32- John Robert Greene, Presidential Profiles: The George H. W. Bush Years , Facts On File, Inc. (New York , 2006) , p. 26 .

33- Frederick D. Barton and Bathsheba Crocker , " Winning the Peace in Iraq ", The Washington Quarterly Journal , Vol,(26) No.(2) , (Washington, Spring- 2003), p. 19

٣٤- بيتر و.غالبريث، نهاية العراق: كيف تسبب القصور الأمريكي في حرب لانهاية لها في العراق، ط١، ترجمة : إياد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص .٥٣

٣٥- أصدر مجلس الأمن(١٢) قراراً ضد العراق منذ الثاني من آب ١٩٩٠ بدءاً بالقرار(٦٦٠) الذي شجب فعل العراق ودعاه للانسحاب، والقرار(٦٦١) الذي بدأ فيه فرض الحصار ومنع الاستيراد من العراق و الكويت، والقرار(٦٦٢) الذي يؤكد القرارات السابقة، والقرار(٦٦٤) الذي يحمل العراق مسؤولية سلامة الرعايا الأجانب في العراق، والقرار(٦٦٥) الذي يدعو دول العالم للتعاون مع حكومة الكويت في المنفى، ودفع العراق إلى الالتزام بقرارات المجلس، أما القرارات(٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧٤)، (٦٧٧) وفقد جاءت لتأكيد القرارات السابقة وإلزام العراق بتنفيذها، أما القرار(٦٧٨) الشهير، فقد أعطى الأذن باستخدام الوسائل كافة ضد العراق ما لم يمتثل قبل (١٥) كانون الثاني ١٩٩١، للإطلاع على نصوص القرارات، ينظر مركز وثائق الامم المتحدة، وثائق مجلس الأمن الدولي، الموقع الرسمي على (الانترنت):
www.un.org/ar/documents

٣٦- محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص٣٧٩.

٣٧- بعد ساعة أقلع سرب من المقاتلات الأمريكية من طراز (F-15) باتجاه المملكة وتواصل بعدها حشد القوات الأمريكية لتصل بعد شهر إلى ١٠٠الف جندي ثم إلى ٢٠٠الف ،بعد أربعة أشهر من بدء الأزمة وصلت إلى ٤٣٠الف جندي مجهزين بقدرات هجومية ومزودين بكافة انواع الأسلحة الحديثة والتقنيات المتطورة الموجودة في الترسانة الحربية الأمريكية استعدادا لتحرير الكويت وخوض معركة حاسمة مع القوات العراقية في الموعد المحدد للمزيد ينظر: عبدالخالق عبدالله ، التوترات في النظام الإقليمي "، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٢)، مؤسسة الأهرام ، (القاهرة- نيسان/ابريل١٩٩٨) ، ص ٣٧.

38-Hermann Frederick Eilts ,The Persian Gulf Crisis: Perspectives and Prospects, Middle East Journal, Vol. 45, No. 1, Middle East Institute, (Washington -Winter, 1991), p.8 .

٣٩- محضر لقاء الرئيس العراقي صدام حسين مع القائم بالإعمال الأمريكية في بغداد جوزيف ويلسون (بغداد-٦اب/اغسطس١٩٩٠)، في ،الحرب على العراق يوميات وثائق وتقارير١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت-٢٠٠٧) ، ص١٩٣.

40-Mahmud A. Faksh and Ramzi F. Faris," The Saudi Conundrum: Squaring the security -Stability Circle ", Third World Quarterly , Vol. 14 No. 2 , (London-1993), p.281.

41-Address to the Nation Announcing the Deployment of United States Armed Forces to Saudi Arabia 8 August 1990 , The American Presidency Project, George Bush: www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=18750

٤٢- وثيقة برقم(٣-٧) قرار مجلس قيادة الثورة العراقي بإعلان الوحدة الاندماجية مع الكويت، في، الحرب على العراق يوميات وثائق وتقارير،مصدر سابق، ص٢٠٢-٢٠٤.

٤٣- عبد الله فهد النفيسي،" إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ ١٩٧٨-١٩٩٨"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، العدد١٣٧،(القاهرة - تموز١٩٩٩)، ص ٦٢.

44- Eva Patricia Rakel, Iranian Foreign Policy since the Iranian Islamic Revolution: 1979-2006 , ( Amsterdam-2007),p.172.

٤٥- نفين مسعد ، صنع القرار في إيران ، ص ٢٢٧

٤٦- عبدالحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة، دار الشروق، (القاهرة-٢٠١٠)، ص٢٦٤-٢٦٨.

٤٧- احمد محمود إبراهيم، مصدر سابق، ص.٢٩

٤٨- كما تضمنت المبادرة المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من السعودية، لتحل محلها قوات عربية، تحت اشراف الأمم المتحدة، وقد فضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل المبادرة حال الإعلان عنها. للمزيد من التفاصيل ينظر:صحيفة الثورة العراقية، العدد(٧٣٧٧)، في١٣/٨/ ١٩٩٠.

٤٩- محمد سالم الكواز،" العلاقات الكويتية الإيرانية١٩٧٩-١٩٩١" ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج٧، العدد٣،(كركوك- ٢٠١٢)، ص.١٣

٥٠- صحيفة الثورة (العراقية)، العدد (٧٣٨٠)، ١٦ /٨/ ١٩٩٠.

٥١- للاطلاع على نص الرسالة ينظر: عبد الحليم خدام، مصدر سابق ،ص٢٧٠

٥٢- عبدالحليم خدام ، التحالف السوري الإيراني والمنطقة ، دار الشروق ، ( القاهرة-٢٠١٠)، ص٢٧٠ .

53 -Milani , Op. Cit.,p. 90 .

٥٤- صحيفة الثورة العراقية، العدد (٧٣٨٠) ، ١٦/٨/ ١٩٩٠.

٥٥- صحيفة الثورة العراقية، العدد (٧٣٨١) ،١٧ /٨/ ١٩٩٠.

٥٦- صحيفة النهار اللبنانية ، العدد الصادر في ٢١ /٨/ ١٩٩٠

٥٧- الجدير بالذكر ان محافظ ديإلى أشار إلى أن العراق قد هيأ مستلزمات معسكرات تبادل الأسرى على الحدود العراقية الإيرانية لتسهيل مهمة التبادل بما في ذلك الخيام والمياه الصالحة للشرب وسيارات الإسعاف وأجهزة الاتصالات. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الثورة العراقية ، العدد (٧٣٨١)، في ،١٧ /٨/ ١٩٩٠.

٥٨- صحيفة الثورة العراقية، العدد (٧٣٨٣)، في، ١٩ /٨/ ١٩٩٠.

٥٩- صحيفة الثورة العراقية، العدد (٧٣٨٤)، في ،٢٠ /٨/ ١٩٩٠.

٦٠- صحيفة النهار اللبنانية، العدد (١٧٧٠٤)، في، ٢ /٨/ ١٩٩٠،

٦١- حافظ عواد خلف العزاوي، النفوذ الستراتيجي الإيراني في العراق واثره على المحيط العربي والإقليمي، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، (لندن_ ٢٠١٢)، ص.١٨٥

٦٢- فهمي هويدي ، أزمة الخليج العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق ، دار الشروق ، (القاهرة-١٩٩١)، ص ١٠٠

٦٣- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، (القاهرة-١٩٩١) ، ص .١٤٣

٦٤- نيفين عبدالمنعم مسعد ،" اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٨٩ - ١٩٩٣"، في جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة- ١٩٩٣) ، ص .٣٨٩

٦٥- المصدر نفسه ،ص.٣٨٩

٦٦- صحيفة اللوموند ( باريس ) العـــــدد الصادر في ١٩٩٠/١٠/٩ ، نقلا عن هويدي ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

٦٧- يذكر ان خلال الأزمة قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة عواصم كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي للمزيد ينظر ، عبد الحليم خدام ، مصدر سابق ، ص١٣٤.

٦٨- نفين مسعد ، صنع القرار في إيران ، ص ٢٣١ .

٦٩- الوثيقة رقم ٤-١٩ قرار مجلس الأمن الدولي برقم ٦٧٨ في ٢٩تشرين الثاني / نوفمبر١٩٩٠، الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وقد اتخذ القرار في الجلسة رقم ٢٩٦٣، باغلبية ١٢ صوتآ مقابل صوتين(كوبا واليمن)مع امتناع عضو واحد عن التصويت هي الصين، للمزيد ينظر: الحرب على العراق يوميات وثائق وتقارير١٩٩٠-٢٠٠٥ ، المصدر السابق، ص٢٩٥-٢٩٦.

٧٠- جاء حديث علي أكبر ولايتي في كلمة له أمام طلبة جامعة طهران في ٤ كانون الثاني ١٩٩١. صحيفة كيهان العربي،(طهران)، العدد( ٢١٢٨)،في ٥ /١/ ١٩٩١.

71 - Crist, Op. Cit., p.439 .

72- Daryl G. Press , " The Myth of Air Power in the Persian Gulf War and the Future of Warfare " , International Security, Vol. 26, No. 2, (Cambridge MA- Autumn, 2001), pp. 5-44 .

٧٣- طالب ١٤٠ نائباً في البرلمان الإيراني إلى تنظيم مظاهرة تندد بالقصف الجوي لقوات التحالف على المدن العراقية، ودعا الموقعون إلى وقف فوري لهجمات طائرات التحالف، وقال نائب رئيس البرلمان هاشميان أن أغلب مشاكل إيران تأتي من الشيطان الأكبر أمريكا. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الرأي (عمان)، العدد (٧٤٧٩)،في ١٨ /١/ .١٩٩١

٧٤- صحيفة الرأي (عمان)، العدد )٧٤٨٣) ، في ٢٢ /١/ ١٩٩١.

٧٥- حافظ عواد خلف العزاوي، مصدر سابق، ص١٨٦.
٧٦- صحيفة السفير (بيروت)، العدد( ١٢٥٦) ، في ٥ /٢/ ١٩٩١.
٧٧- نفين مسعد ،صنع القرار في إيران ، ص ٢٣٤ .
٧٨- عن الحرب البرية ينظر:هيثم الكيلاني وآخرون:الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، ج ٢،مؤسسة دار الكتاب الحديث ،(بيروت-١٩٩٣) ،ص ١٦٤-١٦٥.
٧٩- محمد سالم الكواز، مصدر سابق، ص١٦ .
٨٠- صحيفة الدستور (عمان) العدد( ٨٤٤٩)،في ١٩٩١/٢/٢٦.
٨١- صحيفة الدستور (عمان)، العدد (٨٤٥٠)،٢٧ /٢/ ١٩٩١.
٨٢- صحيفة شعب (عمان)، العدد (٢٨٢٧)، في ١/٣/ ١٩٩١.
٨٣- صحيفة الرأي (عمان)، العدد( ٧٥٢٢)، في ٢ /٣/ ١٩٩١.
٨٤- صحيفة الجمهورية (بغداد)، ٢ اذار ١٩٩١، العدد ٧٨١٣.
٨٥- يحيى حلمي رجب ،" امن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٠٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت-١٩٩٥) ، ص ٣٢٧.
٨٦- بناء على تقديرات خاصة لخبراء عسكريين كانت الطائرات العراقية من النوعيات الآتية:] (أربعة وعشرون طائرة طراز ميراج-F1)،(اثنان وعشرون طائرة طراز سوخوي-٢٤)،(أربعون طائرة سوخوي -٢٢)،(أربع طائرات سوخوي ٢٠/١٧) ، (سبع طائرات سوخوي-٢٥)،(اربع طائرات ميك-٢٩)،(سبع طائرات ميك-L23)،(اربع طائرات ميكBn23)،(طائرة ميك-Ub23)،(طائرة انذار مبكر طراز عدنان)،وبهذ يصل العدد الإجمالي للطائرات الحربية ١١٤، اما طائرات النقل والمساندة فهي ٤٢ طائرة وهي كالتالي ( طائرتان B737)،(أربعآ وعشرون -AL 7)،(طائرةB707)،(طائرة B727)،(طائرتان B747)،(طائرتان طراز داسوف لكون-٢٠)،(ثلاث طائرات داسوفالكون-(٥٠،(طائرة ستاركولهير)،(طائرة طراز-ايه٣٠٠)،(خمس طائرات ايه٣١٠) وبهذا يصل المجموع الكلي إلى ١٥٦طائرة ، للمزيد ينظر :
Anthony H. Cordesman ,Threats and Non-Threats from Iran , , in Iran and The Gulf A Search for Stability , Edited by Jamal S. Al-Suwaidi ,The Emirates Center for Strategic Studies and Research ,( Abu Dhabi-2014),p.245-246.

٨٧- منظمة مجاهدي خلق وبالفارسية (سازمان مجاهدين خلق إيران) تأسست عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفي إيران من الأكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه ، شاركت المنظمة بفاعلية خلال الثورة الإيرانية وادت دورًا كبيرًا في انتصارها ،ولكن ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد، وصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى حد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم مستمر حتى الآن ، في ١٩٨٦ واثناء الحرب العراقية الإيرانية اصبح معسكر اشرف في محافظة ديالى العراقية معقلاً عسكرياً رئيسياً للحركة وكوادرها في المنفى، وكانت منطلقا لهجماتها ضد أهداف داخل إيران ، وذلك بعد أن وفرت لها الحكومة العراقية العتاد والتدريب وجميع المستلزمات العسكرية ، وبعد ٢٠٠٣ وعقب اتفاق بين العراق والأمم المتحدة تم نقل عناصر المنظمة إلى معسكر ليبرتي بالقرب من مطار بغداد مؤقّتا لإعادة توطينهم خارج وقد تم ذلك بالفعل في العام ٢٠١٦.للمزيد انظر

Hamid Reza Qasemi," Iran and Its Policy Against Terrorism", in Alexander R. Dawoody, Eradicating Terrorism from the Middle East: Policy and Administrative ApproachesSpringer International Publishing(Switzerland-2016),p.201 .

٨٨- الجدير بالذكر ان الشرارة الأولى للانتفاضة الشعبانية بدأت من كربلاء يوم الخميس ١٤ شعبان ١٤١١ه/١٩٩١م، في الساعة الرابعة صباحا بعد أن أعلن راديو العراق قرار الانسحاب من الكويت وأخذ الناس يطلقون العيارات النارية ابتهاجا لقرار الانسحاب، وفي ليلة الجمعة اجتمع الناس في الصحن الحسيني وأعلنوا رفضهم لحكم الرئيس العراقي صدام حسين. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد صادق محمد الكرباسي، أضواء على مدينة الحسين عليه السلام، ج١، دائرة المعارف الحسينية- المركز الحسيني للدراسات، (لندن، ٢٠١٧)، ص٢٤٢.

٨٩- محمد باقر الحكيم: ولد عام ١٩٣٩م في النجف الأشرف، كان من طلاب العلوم الدينية، وكان له دور كبير في الحركة الاسلامية في العراق وحزب الدعوة، مثل والده في العديد من المؤتمرات، تعرض للاعتقال من السلطات البعثية، غادر إلى خارج العراق بعد عدام السيد محمد باقر الصدر، استمر في عمله الجهادي حتى عاد إلى العراق بعد سقوط النظام البعثي، إلا أنه لم يلبث طويلاً حتى أستشهد في ٢٩ اب ٢٠٠٣. ينظر :مرتضى محمد شمخي, دور المرجعية الدينية السياسي والفكري والإجتماعي في العراق ( ١٩٦٨-١٩٧٩), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة ميسان, ٢٠١٩, ص.٨.

٩٠- صحيفة النهار اللبنانية، ١٦ اذار ١٩٩١، العدد .١٧٨٨٢

٩١- عبد الحليم خدام ، مصدر سابق، ص ٢١٩.

٩٢- المصدر نفسه، ص٢٢٠ .

٩٣- كمال مجيد، النفط والأكراد- دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية ، دار الحكمة ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص١١٦ .

٩٤- ابو القاسم الخوئي: ولد عام ١٨٩٩م في بلدة خوي من بلاد اذربيجان، هاجر إلى النجف الأشرف ، وتتلمذ على يد أساتذتها الكبا، ومالبث حتى تزعم الحوزة العلمية في النجف الأشرف بعد وفاة السيد محسن الحكيم، أسس مدرسة فكرية خاصة به ذات معالم واضحة في علم الاصول والفقه والتفسير، تزعم الحركة العلمية في النجف الأشرف لاكثر من ٧٥عاماً، توفي عام١٩٩٢ . ينظر : مرتضى محمد شمخي,المصدر السابق,ص٢٩.

٩٥- صحيفة النهار اللبنانية، ٢٢ اذار ١٩٩١، العدد.١٧٨٨٧

٩٦- صحيفة النهار اللبنانية، ٢٢ اذار ١٩٩١، العدد.١٧٨٨٧

٩٧- والجدير بالذكر من بين المعارضين الذين انتقلوا إلى داخل الأراضي العراقية زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني، والناطق باسم حزب الدعوة جواد المالكي، وعدد من أعضاء لجنة العمل لوطني العراقي. للمزيد ينظر: صحيفة النهار، (بيروت)، العدد ١٧٨٨٨، ٢٣ اذار ١٩٩١ .

٩٨- كمال مجيد ، مصدرسابق، ص١١٥.

٩٩- صحيفة النهار، (بيروت)، العدد، ١٣ انيسان ١٩٩١.

١٠٠- صحيفة النهار اللبنانية، ١٣ نيسان ١٩٩١، .١٧٩٠٤

١٠١- عبد الحليم خدام، مصدر سابق، ص٢٢٤ .

١٠٢- كمال مجيد، مصدر سابق، ص١١٧.

١٠٣- بيل كلينتون (Bill Clinto): سياسي امريكي اسمه الحقيقي وليام جيفرسون ولد عام ١٩٤٦ في مدينة هوب اركنساس، التحق بجامعة جورج تاون وحصل على شهادة في الشؤون الدولية، ثم حصل على شهادة القانون عام ١٩٧٤، اصبح عام ١٩٧٨ حاكما لولاية اركنساس، انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية للفترة الرئاسية (١٩٩٣-٢٠٠١). للمزيد من التفاصيل ينظر:

Bill Clinton, My life, Knopf Doubleday Publishing Group, Washington, 2004, p.8 Beyond .

١٠٤- استوحت سياسة الاحتـــواء المزدوج الأمريكية من فكرة جـــورج فروست كينان(George F. Kennan) المتخصص في الشؤون السوفيتية عندما صاغ اسس سياسة الاحتواء في عام ١٩٤٧ وذلك لمحاصرة واحتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية تشكل خطرا مباشراً على امريكا ومصالحها في العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر : ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة علم السياسة , دار مجد لاوي للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٩ ص ٤٢

105- Milani , Op. Cit.,p.19 .

106- Martin Indyk, Graham Fuller, Anthony Cordesman and Phebe Marr, "Symposium on Dual Containment: U.S. Policy Toward Iran and Iraq," Middle East Policy vol. III, no. 1, (1994), 21 .

١٠٧- انعقد ((مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط)) في ٣٠ تشرين الاول /أكتوبر١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وبحضور أوربي شكلي، وشاركت معظم الدول العربية في المؤتمر ( المملكة العربية السعودية ، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي). تم استبعاد المشاركة الرسمية لـــ منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، بمباركة منظمة التحرير الفلسطينية ، وضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك ابتدعت في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية: المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع((إسرائيل))، وهي فلسطين، سوريا، والأردن، ولبنان والمسار متعدد الأطراف ، انظر Michael B. Oren, Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East 1776 to the Present, (New York-2014),p 569.

108- Anthony Lake, "Confronting Backlash States," Foreign Affairs vol. 73, no. 2 (March/April 1994),p. 45 .

109- Balogh István, The Theory of "Strategic Blowback" US Strategy Towards Iran 1993-2010,( Budapest- 2013 ),p86- 87 .

110- Jerry L. Mraz, Dual containment in the Persian Gulf: strategic considerations and policy options , Naval Postgraduate School Monterey, (California -1996), p32.;p79.

111- F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs, vol. 73, no. 2 (March/April 1994),p. 56-57.

١١٢- ايمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد٥، العدد ١، الجامعة العربية الأمريكية، (جنين- ٢٠٠٨ )، ص١٦٠ .

113- Steven Wright, The United States and Persian Gulf Security The Foundations of the War on Terror , First Edition, (Berkshire-UK, 2007), p. 132 .

١١٤- وارن ماينور كريستوفر (1925-2011) :(Warren Minor Christopher) سياسي ودبلوماسي امريكي ولد عام ١٩٢٥ في مدينة سكارنتون الأمريكية، حصل على شهادة القانون في عام ١٩٥٠ من جامعة ستانفورد، وعمل في مجال القضاء والمحاماة للمدة (١٩٤٩ -١٩٦٤) ، واصبح عام ١٩٩١ رئيسا للجنة المستقلة في دائرة الشرطة في لوس انجلس، قاد عملية انتقال السلطة إلى الرئيس كلينتون، واصبح وزيرا للخارجية في عام ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: Edward S. Mihalkanin, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell , Greenwood Press, )London_2004(, p.116.

١١٥- جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق – العقوبات القانون العدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت -١٩٩٨) ، ص ٨٩-٩٠.

١١٦- اونيسكوم UNISCOM: لجنة أنشأت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ وباشرت مهمتها بمراقبة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها برئاسة السويدي ادولف ايكيوس في ١٤ أيار ١٩٩١ لغاية ١٥ كانون الأول ١٩٩٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف العاصي الطويل، سلسلة الحملة الصليبية على العالم الإسلامي والعالم الجزء الثاني – حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،( بيروت- ٢٠١٤ )، ص.٣٣٥

١١٧- برنامج النفط مقابل الغذاء (Program Oil for Food): هو برنامج أصدرته الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ في نيسان ١٩٩٥ يسمح للعراق ببيع جزء محدد من نفطه، لتوفير الاحتياجات الضرورية الانسانية للشعب العراقي من عائدات النفط، تحت اشراف الأمم المتحدة، وصدر العراق اول شحنة من نفطه بموجب هذا القرار في كانون الأول ١٩٩٦. للمزيد

من التفاصيل ينظر: أسماء عبد الرحمن، العرب والأمم المتحدة، مكتبة هبة النيل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة-٢٠١٣)، ص١٠٨.

١١٨- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق- العقوبات القانون العدالة، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨ ، بيروت، ص ٨٩-٩٠. كذلك انظر:

Alex Edwards, A Neoclassical Realist Analysis of American 'Dual Containment' Policy in the Persian Gulf: 1991- 2001, thesis of Doctor, The London School of Economics and Political Science, 2013,, p.62 .

١١٩- رالف ايكيوس (Ralph Ekeus): موظف في الأمم المتحدة سويدي الجنسية عمل رئيسا للجنة الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية (ايسكوم) للمدة (١٩٩١-١٩٩٧). للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي، ١٩٩١-٢٠٠٣، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان- ٢٠١٣)، ص١١٠.

١٢٠- محمد طالب حميد ، العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق ام تقاطع، العربي للنشر والتوزيع ، (القاهرة-٢٠١٦)، ص.٥٥

121- Indyk , op., cit., p21 .

122- CRS Report for Congress , "Iran: U.S. Policy and Options " , Specialist in Middle Eastern Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division , January 14, 2000,p12 .

123- Ellen Laipson, Gary Sick and Richard Cottam, "Symposium: U.S. Policy Toward Iran: From Containment to Relentless Pursuit?," Middle East Policy, vol.iv, nos. 1/2 (September 1995).,p2.

124- Mraz, op. cit , p33.

١٢٥- ضاري سـرحان الحمداني ، سياسة إيـران تجاه دول الخليج، العربي للنشر والتوزيع ( القاهرة - ٢٠١٢ ) ، ص.٥٤

126- Alex Edwards, "Dual Containment" Policy in the Persian Gulf The USA Iran and Iraq 1991–2000, op. cit., p.69 .